بسم الله الرحمن الرحيم

العَوَامِلُ فِي النَّكِرَاتِ فِي كِتَابِ سِيبَويه فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ الأصُولِ والفُروعِ.

(مُلخَّصُ البَحْثِ)

ما زال الدرس اللغوي يكشف عَنْ ثراء فكر النَّحويين الأوائل، ولايخفى على أحدٍ مَا لكتاب سيبويه مِن أهميَّة واضحةٍ وضوحَ الشمس في النَّهار، وتُعدُّ نظريَّة الأصول والفروع الحقيقة الأولى التي بذل النحويون العرب جهدهم في وضعها بعد إخضاع المادة اللغوية للاستقراء، والاستنباط، والتصنيف، فاهتدوا إلى القواعد الكُليَّة ومَا كانَ أصلاً وَلَّد فرعا، وليست نظرية القياس أو نظرية العامل إلا توابع مِن نظرية الأصل والفرع.

وقد لفت نظري ربط سيبويه بين بعض الأبواب المتباعدة مكانا في الكتاب بعلاقة القياس وخاصة قياس الشبه، فيربط بين تلك الأبواب في الحكم النحوي. فجاء هذا البحث الموسوم بـ:

العَوَامِلُ فِي النَّكِرَاتِ فِي كِتَابِ سِيبَويه فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ الأصُولِ والفُروعِ

- ومِن أسباب اختياري لهذا الموضوع:

١) لمْ أعثر على دراسة سابقة تناولت" العَوَامِل فِي النَّكِرَاتِ فِي كِتَابِ سِيبَويه فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ الأصُولِ والفُروعِ".

٢) إبراز فِكْرِ سيبويه من خلال تناوله للعوامل في النكرات في ضوء نظرية الأصول والفروع.

٣) الكشف عن القياس والعِلَلِ النَّحوية التي أقام عليها سيبويه الرَّبطَ بين العوامل في النكرات.

ومِن المأمول أنْ يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١) ما موقف سيبويه مِن نظرية العامل، والأصول والفروع؟

٢) ما العوامل في النكرات عند سيبويه؟

٣) ما أنواع هذه العوامل؟

٤) هل عوامل النكرات في كتاب سيبويه مجموعة في باب واحد؟

٥) ما حلقة الوصل التي بَنَى عليها سيبويه الرَّبط بين هذه العوامل في كتابه؟

٦) كيف ربط سيبويه بين العوامل في النكرات في ضوء نظرية الأصول والفروع؟

وقد اقتضت طبيعة الدراسة اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي.

الكلمات الرئيسة: سيبويه – الكتاب – عامل – نكرة – نظرية – الأصول والفروع

Abstract :

The field of linguistic study still reveals the rich thought of the early grammarians. The indisputable significance of Sibawayh's work is as conspicuous as the daylight. The theory of origins and branches is considered the primary truthful foundation which Arab grammarians exerted their efforts to develop after subjecting linguistic material to scrutiny, induction, deduction, and classification. They reached the general principles and the origin aspects generated branch aspects. The theories of analogy or the factor theory are nothing but derivatives of the theory of origins and branches.

The theoretical approach of Sibawayh has caught my attention due to his linkage between certain distinct sections in the book, establishing a correlation by the use of the concept of analogy, particularly the analogy of similarity. He used to connect these sections by virtue of the syntactic rule.

The present research is entitled:

Factors in Indefinite Words in Sibawayh's Book in the Light of the Theory of Origins and Branches

Among the reasons I chose this topic:

١. I have not found a previous study that deals with 'factors in the indefinite words in Sibawayh's book in the light of the theory of origins and branches'.

٢. To highlight Sibawayh's thought through his treatment of the factors in the indefinite words in the light of the theory of origins and branches.

٣. To reveal the analogy and grammatical reasons upon which Sibawayh established the connection between the factors in the indefinite words.

It is hoped that the research will answer the following questions:

١. What is Sibawayh's position regarding the theory of factor, origins and branches?

٢. What are the factors in the indefinite words according to Sibawayh?

٣. What are the types of these factors?

٤. Are the factors of indefinite words collected in one chapter in Sibawayh's book?

٥. What is the link on which Sibawayh built the connectivity between these factors in his book?

٦. How did Sibawayh link the factors in indefinite words in the light of the theory of origins and branches?

The nature of the study necessitated the adoption of the inductive and analytical approach.

Keywords: Sibawayh, *The Book*, Factor, An indefinite word, Theory, Origins and ranches

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

الحَمْدُ لِلَّهِ الذي عَلَّم بالقَلم، عَلَّمَ الإنسانَ مَا لمْ يَعلمْ، الحَمْدُ للهِ الذي كرَّمَ الإنسانَ بالعَقلِ ليَرقَى ويَفْهَم،

والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى نَبِيِّ الأُمَم، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ الأَجَلِّ الأكْرَم، وعَلى آلِهِ وصَحْبِه، ومَنْ تَبِعَهُم بِإحْسَانٍ إلى اليَوْمِ الأَعْظَم.

وبَعْد،،،

فما زال الدرس اللغوي يكشف عَنْ ثراء فكر النَّحويين الأوائل، ولايخفى على أحدٍ مَا لكتاب سيبويه مِن أهميَّة واضحةٍ وضوحَ الشمس في النَّهار، فقد سَمَّاهُ الناس قديماً: قرآن النحو، وقال عنه المازنيّ:"مَنْ أراد أنْ يَعملَ كتاباً كبيراً في النَّحو بعد كتاب سيبويه فليستَحِ".(١)

وتُعدُّ نظريَّة الأصول والفروع طاقة كامنة، وتجري في النحو العربي جريان الدم من الإنسان، وهي النظرية الحقيقة الأولى التي بذل النحويون العرب جهدهم في وضعها بعد إخضاع المادة اللغوية للاستقراء، والاستنباط، والتصنيف، فاهتدوا إلى القواعد الكُليَّة ومَا كانَ أصلاً وَلَّد فرعا، وليست نظرية القياس أو نظرية العامل إلا توابع مِن نظرية الأصل والفرع.

وقد لفت نظري أثناء قراءتي لكتاب سيبويه ربطه الدائم بين بعض الأبواب المتباعدة مكانا في الكتاب، لكنه يربط بينها بعلاقة القياس وخاصة قياس الشبه، فيربط بين تلك الأبواب في الحكم النحوي من شرط العمل في النكرات دون المعارف، وذلك إعمالا للقاعدة الأصولية التي وردت بصياغات مختلفة عند أهل العلم، والتي تقول: "مَا قَارَبَ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمُهُ". (٢)

وهذه الأبواب للوهلة الأولى تبدو لا علاقة لها ببعضها البعض، ولكن الفكر النحوي لدى سيبويه يبدو واضحا في الربط بينها لعلاقة الأصالة والفرعية التي أقامها سيبويه بين تلك الأبواب، ومن ثم جاء هذا البحث موسوما بهذا العنوان:

العَوَامِلُ فِي النَّكِرَاتِ فِي كِتَابِ سِيبَوِيه فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ الأصُولِ والفُروعِ

- ومِن أسباب اختياري لهذا الموضوع:

١) لمْ أعثر على دراسة سابقة تناولت" العَوَامِل فِي النَّكِرَاتِ فِي كِتَابِ سِيبَوِيه فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ الأصُولِ والفُروعِ" فيما وقفت عليه من بحوث ودراسات. فجاءت هذه الدراسة عسى أن تسدّ ثغرة في المكتبة العربية بوجه عام، وفي مكتبة سيبويه بوجه خاص.

---

(١) بغية الوعاة، ١/ ٤٦٥، ٤٦٦

(٢) موسوعة القواعد الفقهية، ١٢/ ٥٦

٢) إبراز فِكْرِ سيبويه من خلال تناوله للعوامل في النكرات في ضوء نظرية الأصول والفروع.
٣) الكشف عن القياس والعِلَلِ النَّحوية التي أقام عليها سيبويه الرَّبطَ بين العوامل في النكرات.

*****

- مشكلة البحث:

مِن المأمول أنْ يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١) ما موقف سيبويه مِن نظرية العامل، والأصول والفروع؟
٢) ما العوامل في النكرات عند سيبويه؟
٣) ما أنواع هذه العوامل؟
٤) هل عوامل النكرات في كتاب سيبويه مجموعة في باب واحد؟
٥) ما حلقة الوصل التي بَنَى عليها سيبويه الرَّبط بين هذه العوامل في كتابه؟
٦) كيف ربط سيبويه بين العوامل في النكرات في ضوء نظرية الأصول والفروع؟

*****

- صعوبات البحث: لم يخل طريق هذا البحث من عوارض صادفته. منها:

١) أولا: غموض بعض العبارات في كتاب سيبويه، وصعوبة فهم نصوصه أحيانا.
٢) ثانيا: صعوبة الحُكم أحياناً على النَّص بأنه عِلَّة؛ لأنَّ سيبويه لم يشر إلى أنَّ هذا عِلَّة ذاك.
٣) ثالثا: استخراج العِلَلِ النحويَّة للعوامل في النكرات مِن الكتب النحوية الأخرى أمرٌ يستدعي جهدا كبيرا؛ لأنها جاءت مبثوثة بين الأسطر، وذلك يقتضي قراءة فاحصة وبدقة كبيرة.

*****

- الدراسات السابقة:

لم يقف البحث على دراسة سابقة عالجت موضوعه، بيد أنني وقفت على بعض الدراسات التي تناولت العامل ونظرية الأصول والفروع عند سيبويه. منها:

-الأصل والفرع عند سيبويه. بحث في ميتافيزيقا النحو، د/ إدريس مقبول، مجلة آفاق أدبية، ٢٠١٩م

-العامل المعنويّ بين سيبويه وتشومسكي دراسة تقابليّة، د/ محمد نادي فرغلي، أ/عبدالقادر إبراهيم علي، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، ٢٠٢٢م.

*****

وقد استوى البحث في:

فصلين، تسبقهما مقدمة، وتقفوهما خاتمة. على النحو التالي:

- المقدمة: وفيها الإطار النظري للموضوع، ودوافع اختياره وأهميته، ومنهج الدراسة، ومشكلتها.

- التمهيد: وفيه: التعريف بنظرية العامل، وأنواع العوامل وموقف سيبويه والقدماء والمحدثين منها.
- الفصل الأول: نظرية الأصول والفروع عند سيبويه. وفيه ثلاثة مباحث:

-المبحث الأوَّل: الأصل والفرع في المعنى اللغوي.

-المبحث الثاني: الأصل والفرع في الاصطلاح النحوي.

-المبحث الثالث: الأصل والفرع عند سيبويه.

- الفصل الثاني: العوامل في النكرات عند سيبويه. وفيه مبحثان:

-المبحث الأول: العِلَلُ النَّحوية في عَوَامِلِ النَّكِرات عند سيبويه.

-المبحث الثاني: العوامل في النكرات في كتاب سيبويه في ضوء نظرية الأصول والفروع.

وفيه الحديث عن خمسة عوامل:

– العامل الأول: كَمْ الاستفهامية. – العامل الثاني: المركَّب العددي

– العامل الثالث: كَمْ الخبريَّة. – العامل الرابع: رُبَّ.

-العامل الخامس: (لا) النافية للجنس.

* الخاتمة: واشتملت على أهمّ النتائج التي تمخَّضت عنها هذه الدراسة.

*****

- منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي، الذي يقوم على استقراء نصوص سيبويه وتحليلها في ضوء نظرية الأصول والفروع؛ للكشف عن العوامل في النكرات، وكيف ربط سيبويه بينها.

*****

فإنْ كنت قد وُفقت فيه فهذا خيرٌ مِن الله– تعالى–ونِعمة، وإنْ كانت الأخرى فحسبي أنني قد بذلت الجهد، ومَنْ اجتهد وأصاب فله أجران، ومَنْ اجتهد وأخطأ فله أجرٌ واحد، ولا أدَّعي أنني بلغت الكمال في هذا البحث؛ لأنَّ الكمال لله وحده، فسبحان الله الكامل فى صفاته، لا يدركه نقْص، ولا يطرأ عليه الخطأ، كما لا أدَّعي أنني قلتُ فيه ما لا قول بعده، إنما هو قطرة مِنْ غيث.

والله من وراء القصد، وهو الهادى إلى سواء السبيل. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

عبدالحميد حمدي عبدالحميد المقدم

من أمام الكعبة المشرفة

مكة المكرمة– ذو القعدة– ١٤٤٤هـ

التمهيد

نظريةُ العامِلِ وموقفُ سيبويه منها

كانت نظرية العامل وما زالت العمود الفقري الذي يقوم عليه النحو العربي؛ إذ لابدّ مع كلّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ لكلمةٍ مِنْ عاملٍ مُوثِّرٍ في المعمول، حسب السّياق الذي تجري فيه الجملة، ومِنْ أجل إعطاء إعرابٍ صحيح لها مع المحافظة بذلك على صحة المعنى.

ولقد أسهمت هذه النظرية في توجيه النحو العربي تنظيراً وتبويباً، حيث اعتمد النحاة في تصانيفهم على فكرة العامل، والتي كان لها الفضل في تنظيم أبواب النحو المتفرقة.

- العَامِلُ في المعنى اللغوي:

العَمَلُ مصدر الفعل (عَمِلَ) بمعنى: فَعَلَ فِعْلاً بنفسه وعَنْ قصد، واسم الفاعل منه (عَامِلٌ)[١]، وتجمع كلمة (عَامِل) على (عَوَامِل)، مثل كلمة (شَاهِق) فتجمع على (شَوَاهِق).

- العَامِلُ في الاصطلاح النَّحويّ:

يُقصدُ به: ما عَمِلَ في غَيره شيئًا مِنْ رَفْعٍ أو نَصْبٍ أو جَرٍّ أو جَزْمٍ، على حسب اختلافِ العَوامِل. وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ العامل لمَّا وجد مؤثرًا في المعمول عملًا سُمِّي عاملاً. كما أنَّ الفاعل لما وجد مؤثرًا في المفعول أثرًا سُمِّي فاعلًا. [٢]

والإعرابُ لا يكون إلا في آخر الكلمة، وعليه يكون تأثيرُ العاملِ في آخر الكلمة. لذا قد أشير إليه –في تعريف أخر–فقيل هو:" مَا أوجَبَ كونُ آخرِ الكلمةِ، على وجهٍ مخصوصٍ، مِن الإعراب"[٣] وهذا يؤكد أنَّ أثر العامل يكون في آخر الكلمة.

- وقد عدّ الجرجانيّ العوامل مائة، وقسّمها إلى قسمين: لفظيّة ومعنويّة؛ وجعل العوامل اللفظيّةِ على ضربين: سماعيّة وقياسيّة، وعدّ للسماعيّة منها واحداً وتسعين عاملًا، وللقياسيّة منها سبعة عواملٍ؛ أمّا العوامل المعنويّةُ فاثنان. فالجملةُ مائةُ عاملٍ. [٤]

وتتنوع السماعية منهاعلى ثلاثة عشر نوعًا:

–النوع الأول: حروف تجر الاسم فقط، وهي تسعة عشر حرفا: الباء، مِنْ، إلى، في، اللام، رُبَّ، لو، واو رُبَّ، على، عن، مذ، منذ، حتى، باء القسم، تاء القسم، واو القسم، حاشا، عدا، خلا.

–النوع الثاني: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ستة أحرف: إنّ، أنّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت، لعلَّ.

---

(١) مقاييس اللغة (ع م ل)، تهذيب اللغة (ع م ل)، لسان العرب (ع م ل)، معجم اللغة العربية المعاصرة(ع م ل)

(٢) المحكم (ع م ل)، شرح المقدمة المحسبة، ٢/ ٣٤٢، ثمار الصناعة في علم العربية، ٢٤١

(٣) التعريفات، ١٤٥

(٤) العوامل المئة، ٣٩ – ٦٤، شروح العوامل، ٣١ – ٤٢

-النوع الثالث: حرفان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر وهما: (مَا، لا) المشبهتان بـ(ليس).

-النوع الرابع: حروف تنصب الاسم فقط، وهي سبعة: الواو، إلاَّ، يا، أَيَا، هَيَا، أي، الهمزة المفتوحة.

-النوع الخامس: حروفٌ تنصبُ الفعلَ المضارِعَ، وهي أربعة: أنْ، لَنْ، كَيْ، إذَن.

-النوع السادس: حروفٌ تجزمُ الفعلَ المضارعَ، وَهي خمسة: لَم، لمَّا، لام الأمر، لا (في النهي)، و(إنْ) في الشرط والجزاء.

-النوع السابع: أسماء تجزم الفعل المضارع على معنى (إنْ) وهي تسعة أحرف: مَن، مَا، أيّ، متى، مهما، أين، أنّى، حيثما، إذما.

-النوع الثامن: أسماء تَنصِبُ على التمييزِ أسماءً نَكِرَاتٍ، وهي أربعة أسماءٍ: أولها (عشرة) إذا رُكِّبَتْ معَ واحدٍ أو اثنينِ إلى تسعة وتسعين، وثانيها: كَمْ الاستفهامية، وثالثها: كأيِّن، ورابعها: كذا.

-النوع التاسع: كلمات تُسمَّى (أسماء الأفعال)؛ بعضها تنصب، وبعضها ترفع، وهي تسع كلمات: فالناصبة منها سِتُّ كلمات : رُويدًا، بَلْهَ، دُونَكَ، عَلَليكَ، هَاكَ، حَيَّهَل)، والرافعة منها ثلاثُ: هَيهَاتَ، شَتَّانَ، سَرْعَانَ.

-النوع العاشر: أفعال ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلا: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظلَّ، بات، ما دام، ما زال، ما برح، ما انفكَّ، ما فَتِئَ، ليس.

-النوع الحادي عشر: أفعالَ المقارَبة وترفع اسماً واحداً، وهي أربعة: عسى، وكاد، وكرب، وأوشك.

-النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم، ترفع اسمَ الجنس المعروف بالألف واللام والمخصوصَ، وهي أربعة أفعال: نِعْمَ، وبئس، وسَاء، وحبَّذا.

-النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين، وتدخل على اسمين ثانيهما عبارة عن الأول وتنصبهما معًا، وهي سبعة أفعال: حسبت، وظننت، وَخِلْتُ، وعلمت، ورأيت، ووجدت، وزعمت.

أمَّا العوامل اللفظية القياسية فسبعة عوامل: الفعل على الإطلاق، اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر، الصفة المشبهة، الاسم المضاف، الاسم التام.

والعوامل المعنوية: عددان هما: العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع.

*****

أمَّا عوامل النكرات عند سيبويه فكانت خمسة عوامل. هي:

١) " كَمْ " الاستفهامية ٢) " كَمْ " الخبرية ٣) " لا " النافية للجنس

٤) رُبَّ " ٥)" المُرَكَّب العددي"

ويرى البحث أنَّنا لو أسقطنا هذه العوامل عند الإمام الجرجاني على العوامل في النكرات في كتاب سيبويه – وسيبويه سابق وليس لاحقاً للجرجاني– لأدركنا أنَّها مِن العوامل اللفظية السماعية، غير أنَّ الجرجاني لم يَذْكر (لا) النافية للجنس، وذكرها البركويّ ضمن العوامل اللفظية السماعية التي تنصب الاسم وترفع الخبر. (١)

- موقف القدامى والمحدثين من نظرية العامل:

–أولا: القدماء: عندهم إجماع على الأخذ بهذه النظرية، بدليل أنهم أودعوها كتبهم ومباحثهم(٢)، ولم يخرج عليهم إلَّا ابن مضاء القرطبي الذي نَادَى بإلغاء نظرية العاملِ، وحذفها من النحو.(٣)

–ثانيا المحدثون: انقسموا فريقين بين مؤيدٍ لها، ومعارض ينكرها ويتمرَّد عليها ويحاول هدمها.

فمن المؤيدين لها:

- عباس حسن، الذي يرى أهمية العامل في تسهيل إيجاد الحركة المطلوبة والضبط الصحيح.(٤)
- عباس محمود العقاد، الذي اهتمَّ بها؛ لأنها ترتبط بأسباب الحركات على أواخر الكلمات.(٥)
- الدكتور/ عبده الراجحي، الذي أكَّد على صحة هذه النظرية وربطها بالمنهج التحليلي.(٦)
- الدكتور/ محمد أحمد عرفة، الذي جعل العوامل أساسًا للنحو.(٧)

ومن المعارضين لها:

- الدكتور/ إبراهيم أنيس، الذي يرى أنَّ الحركات الإعرابية ليس لها أي دور في تحديد المعنى.(٨)
- وإبراهيم مصطفى، الذي يرى أنَّ تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها خيرٌ كثيرٌ، وغايةٌ ومَطلبٌ يسعى إليه. (٩)
- والدكتور/ مهدي المخزومي، الذي يراها شائبة ويجب تخليص الدرس النحوي منها.(١٠)

---

(١) عَدَّ الإمام محيي الدين محمد البركويّ العوامل النحوية مائة عامل، وقسمها على ثلاثة أبواب:
الباب الأول: في العامل، **والباب الثاني:** في المعمول، **والباب الثالث:** في الإعراب.
وذكر (لا) النافية للجنس ضمن العوامل اللفظية السماعية في الباب الأول. **ينظر: شروح العوامل، ١٧ –٢٨**

(٢) نظرية العامل في النحو العربي، تقعيد وتطبيق، ٨٠، أصول النحو العربي، ٢١٤

(٣) الرد على النحاة، ٦٩، أصول النحو العربي، ٢١٤

(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث، ١٩٠

(٥) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ٢٤

(٦) النحو العربي والدرس الحديث. بحث في المنهج، ١٤٨

(٧) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ٧٥

(٨) من أسرار العربية، ٢٢٥

(٩) إحياء النحو، ١١٤، أصول النحو العربي، ٢١٦

(١٠) في النحو العربي، نقد وتوجيه، ١٥

وليس مِن أهداف البحث تناول هذه الأراء والردّ على المنكرين؛ فقد تكفَّل بذلك كثير مِن الباحثين[١]

- موقف سيبويه من نظرية العامل:

إنَّ كُلَّ مَنْ يقرأ كتاب سيبويه يرى رأيَ العين أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الذي ثبَّت أصول نظرية العوامل، ومَدَّ فروعها، وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مَرّ العصور، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبا إلى أنَّه لا بدَّ مع كلّ رفعٍ لكلمة أو نَصبٍ أو خَفضٍ أو جَزمٍ مِن عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية. [٢]

وقد اعتمد سيبويه تلميذُ الخليل على ما قدَّمه أستاذُه مِنْ قواعد نحويَّة في تثبيت نظرية العوامل والمعمولات في كتابه؛ فيتكلم في الموضوع، ثم يبيّن العامل فيه بشكل تتداخل معه نظرية العوامل في أبواب الكتاب كلها، إلى درجة جعلها معها الأساس الذي ينبني عليه النحو، فهو بعد حديثه عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات يتحدث عن العامل، فيبيّن أنَّه هو الذي يُحدثُ الإعرابَ وعلاماتِه مِن رفعٍ ونصبٍ وجَرٍّ وسكون، ثمّ يوزّع الأبواب في كتابه باعتبار العوامل.[٣]

وفي ذلك يقول الدكتور شوقي ضيف:" تتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلو إذا قلنا: إنَّها دائمًا الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو". [٤]

وقد ذكر سيبويه في بداية كتابه مَا يدلُّ على أنَّه يأخذ بهذه النظرية، ويوجّه بعض أبوب كتابه على أساسها. حيث قال:

"هذا باب مجاري أواخر الكلم مْن العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ،..... وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل- وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف".[٥]

*****

(١) ينظر على سبيل المثال: نظرية العامل في النحو العربي. دراسة تأصيلية وتركيبية، ٣٢٠- ٣٥٩، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ٦٣- ٨٥، نظرية العامل في النحو العربي، تقعيد وتطبيق، ٧٧- ٨١

(٢) المدارس النحوية، ٣٨

(٣) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، ٣٨

(٤) المدارس النحوية، ٦٤

(٥) الكتاب، ١/ ١٣

الفصل الأوَّل

المبحث الأوَّل: الأصل والفرع في المعنى اللغوي

- الأصل في المعنى اللغوي:

وردت كلمة (الأصل) في المعاجم القديمة والحديثة– التي اطلعتُ عليها–على معانٍ متعدّدة، وقد اختلفت فيها وجهات نظر العلماء. وأهم تلك المعاني:

– الأوَّلُ: الأصلُ في اللغة: أَسفلُ كُلِّ شيءوأساسُهُ الذي يعود إليه. وهذا هو المعنى الشائع.

يقول الخليل بن أحمد:" الأَصْلُ: أَسفلُ كُلِّ شَيْءٍ وَجَمْعُهُ أُصُول، ...وَيُقَالُ: اسْتَأْصَلَتْ هَذِهِ الشجرةُ أَي ثَبَتَ أَصلها. واسْتَأْصَلَ اللهُ بَنِي فُلَانٍ إِذا لَمْ يَدَعْ لَهُمْ أَصْلًا. واسْتَأْصَلَهُ أَي قَلَعه مِنْ أَصله".(١)

ويقول ابن فارس:"(أَصَلَ) الْهَمْزَةُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ، ثَلَاثَةُ أُصُولٍ مُتَبَاعِدٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ،أَحَدُهَا: أَسَاسُ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي: الْحَيَّةُ، وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعَشِيِّ.فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَالْأَصْلُ أَصْلُ الشَّيْءِ".(٢)

ويقول ابن منظور:" الأَصْلُ: أَسفلُ كُلِّ شَيْءٍ وَجَمْعُهُ أُصُول، لَا يُكَسَّر عَلَى غَيْرِ ذلك".(٣)

ويقول الفيومي:" أَصْلُ الشَّيْءِ أَسْفَلُهُ وَأَسَاسُ الْحَائِطِ أَصْلُهُ، حَتَّى قِيلَ: أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ مَا يَسْتَنِدُ وُجُودُ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَيْهِ؛ فَالْأَبُ أَصْلٌ لِلْوَلَدِ وَالنَّهْرُ أَصْلٌ لِلْجَدْوَلِ، وَالْجَمْعُ: أُصُولٌ". (٤)

وجاءت كلمة (الأصل) في المعجم الوسيط بمعنى: أصلُ الشيء. أي:" أَسَاسُهُ الَّذِي يقوم عَلَيْهِ ومنشؤه الَّذِي ينْبت مِنْهُ".(٥)

– الثاني: يُطلقُ على الحَسَبِ.

يقول ابن منظور:"وَقَوْلُهُمْ: لَا أَصْل لَهُ وَلَا فَصْل؛ الأَصْل: الحَسَب، والفَصْل اللِّسَانُ.(٦)

ويقول الفيومي:" وَقَوْلُهُمْ: لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا فَصْلَ قَالَ الْكِسَائِيُّ: الْأَصْلُ الْحَسَبُ وَالْفَصْلُ النَّسَبُ"(٧)

– الثالثُ: ذهب الشريف الجرجاني إلى أنَّ "الأصلَ في اللغة: ما يُفتَقَر إليه، ولا يَفْتَقِرُ هو إلى غيره".(٨)

---

(١) العين(أ ص ل)
(٢) مقاييس اللغة (أَصَلَ)
(٣) لسان العرب(أ ص ل)
(٤) المصباح المنير(أ ص ل)، تاج العروس(أ ص ل)
(٥) المعجم الوسيط، (أ ص ل)
(٦) لسان العرب(أ ص ل)
(٧) المصباح المنير(أ ص ل)، مقاييس اللغة(أ ص ل)
(٨) التعريفات، ٢٨

- الرابعُ: ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ الأَصْل: مَا يُبْنى عَلَيْهِ غَيرُه.[١]

غير أنَّ هناك من العلماء من لا يرتضي هذا التعريف؛ لأنه لا ينطبق على كُلِّ أصل.

قال تقيّ الدين السبكي:

" والأصلُ ما يتفرَّعُ عنه غيره، وهذه العبارة أحسن من قول أبي الحسين[٢]: ما يُبْنَى عليه غيره؛ لأنه لأنه لا يقال: إن الولدَ يُبْنَى على الوالد، ويقال: إنَّه فرعُه".[٣]

والملاحظ مما سبق أنَّ المعاجم رغم اختلاف طبيعتها تكاد تتَّفق على أنَّ الأصل في المعنى اللغوي يعني: الأساس والقاعدة.

وقد جمع أبو البقاء الكفوي كُلَّ ماسبق تقريبا في دلالات كلمة (الأصل) ولكن دون عزو إلى أصحابها قائلا:

"الأَصْلُ: هُوَ أَسْفَلُ الشَّيْء، وَيُطلق على الرَّاجِح بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَرْجُوح، وعَلى القانون وَالْقَاعِدَة المُنَاسبَة المنطبقة على الجزئيات، وعَلى الدَّلِيل بِالنِّسْبَةِ إِلَى المَدْلُول، وعَلى مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ غَيره، وعَلى المُحْتَاج إِلَيْهِ كَمَا يُقَال: (الأَصْلُ فِي الحَيَوَان الغذَاء)، وعَلى مَا هُوَ الأَوْلَى كَمَا يُقَال: (الأَصْلُ فِي الإِنْسَان العِلْمُ) أَي: العِلمُ أَوْلَى وَأَحْرَى من الجَهْل، وَالْأَصْل فِي الْمُبْتَدَأ التَّقْدِيمُ، أَي: مَا يَنْبَغِي أَن يكون المُبْتَدَأ عَلَيْهِ إِذا لم يمْنَع مَانع، وعَلى المتفرع عَلَيْهِ كَالأَبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الابْن".[٤]

****

(١) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، ٦٦

(٢) هو أبو الحسين محمد بن علي بن الطَّيِّب البصري، شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف الكلاميَّة. كان فصيحًا بليغًا، يتوقد ذكاءً وله اطّلاع كبير. من مصنفاته: "المعتمد في أصول الفقه" من أجود الكتب، "تَصَفُّح الأدلة". توفي ببغداد سنة ٤٣٦ هـ. **ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٧/ ٥٨٧، ٥٨٨، وفيات الأعيان، ٤/ ٢٧١**

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج، ٢/ ٤٩

(٤) الكليات، ١٢٢

- الفرع في المعنى اللغوي:

تعدَّد المعنى اللغوي لكلمة (الفرع)، ومن أهم تلك المعاني:

- الأوَّلُ: أعلى الشيء.

يقول الخليلُ بن أحمد:" والفَرْعُ: أعلى كُلِّ شيء، وجَمْعُه: فُروعٌ. والفُرُوعُ: الصّعودُ مِن الأرض".(١)

ويقول ابنُ فارس:

"(فَرَعَ) الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى عُلُوٍّ وَارْتِفَاعٍ وَسُمُوٍّ وَسُبُوغٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفَرْعُ، وَهُوَ أَعْلَى الشَّيْءِ. وَالْفَرْعُ: مَصْدَرُ فَرَّعْتُ الشَّيْءَ فَرْعًا، إِذَا عَلَوْتَهُ".(٢)

ويقول الفيومي:"(فرع) الْفَرْعُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ وَهُوَ مَا يَتَفَرَّعُ مِنْ أَصْلِهِ وَالْجَمْعُ فُرُوعٌ".(٣)

- الثاني: الشَّعَرُ التامُّ. يَقُولُونَ: رَجُلٌ أَفْرَعُ ضِدُّ الْأَصْلَعِ.(٤)
- الثالثُ: القوسُ غيرِ المشقوق.(٥)

يقول الجوهري:" والفَرْعُ أيضاً: الشَعْرُ التامُّ. والفَرْعُ أيضاً: القوسُ التي عُمِلَتْ من طرف القضيب. يقال: قَوْسٌ فَرْعٌ، أي: غيرُ مَشْقوق".(٦)

ويقول الزَّبيدي:"الفَرعُ: القَوسُ عُمِلَتْ من طَرَفِ القضيبِ ورأْسِه، والقَوسُ: الفَرعُ: الغَيرُ المَشقوقَة، وَيُقَال: قوسٌ فَرْعٌ وفَرْعَةٌ. والفَرْعُ من المرأَة: شَعرُها".(٧)

الرابعُ: ما ساقه الرَّاغب الأصفهاني بقوله:" "فَرْعُ الشّجر: غُصْنُه، وجمعُه: فُرُوعٌ. واعتبر ذلك على وجهين: أحدهما: بالطّول، فقيل: فَرَعَ كذا: إذا طال، وسُمّي شَعرُ الرأس فَرْعاً لعلوّه، وقيل: رَجُلٌ أَفْرَعُ، وامْرأَةٌ فَرْعَاءُ، والثاني: اعتبر بالعرض، فقيل: تَفَرَّعَ كذا، وفُرُوعُ المسألة، وفُرُوعُ الرّجل: أولادُه".(٨)

وربما استعمال لفظة (الغصن) إشارة من الراغاب الأصفهاني إلى معنى العلو والارتفاع على أساس أنَّ الغصنَ من الأجزاء العالية في الشجرة.

- الخامسُ: ما عرَّفه الشريف الجرجاني بقوله:" الفَرْعُ: خِلافُ الأصْلِ، وهو اسْمٌ لشيء يُبْنَى عَلى

---

(١) العين، (ف ر ع)
(٢) مقاييس اللغة (فَرَعَ)
(٣) المصباح المنير (ف ر ع)
(٤) الصحاح (ف ر ع)، القاموس المحيط (ف ر ع)، مقاييس اللغة (ف ر ع)
(٥) لسان العرب (ف ر ع)، مقاييس اللغة (فرع)
(٦) الصحاح (ف ر ع)
(٧) تاج العروس (ف ر ع)
(٨) المفردات في غريب القرآن، ٦٣٢

غَيره".[١]، وهو ما ذهب إليه زكريا الأنصاري.[٢]

ويخلث البحث إلى ما يلي:

إنَّ الفرع في أصل استعماله حِسِّيٌ يُؤخَذ من الطول والعرض لما يمكن أن يُبنى عليه، ولمَّا كان الأصل أسفل الشيء والفرع أعلاه، كانت العلاقة بينهما تتميز بالافتقار والقوة والتكامل؛ فالفرع يفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجر إلى جذورها، كما أنَّ الأصل يكون أقوى من الفرع، وكل واحد منهما في حاجة لوجود الآخر إلى حدٍّ بعيد يستحيل معه الكلام عن الفرع في غياب الأصل.

ومن ثمَّ يمكن القول: إنَّ الأصلَ في المعنى اللغويّ: أساسُ كُلِّ شيء وأسفله وأوله، والفرع: ما بُنِيَ فوق الأصل وعلاه، ونشأمنه. وقد ورد ذكر "الأصل" و"الفرع" بمعناهما اللغوي السابق في القرآن الكريم حيث يقول الله- عزَّ وجلَّ-

(أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ)[٣]

فجعل الله كلمة التوحيد كالشجرة المثمرة التي تنبيت في الأرض، وضربت جذورها فيها، أمَّا أغصانها ففي عنان السماء، فأصل الشجرة جذعها، أو أسفلها.

ويقول -تعالى-(إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ)[٤]، إذ جعل الله الشجرة الرديئة في قعر جهنم مثلا لأكل أهل الجحيم، وأصل الجحيم أسفلها.

وكذلك وردت كلمة "الأصول" في قوله- تعالى-(مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ)[٥]، أي: على جذعها أو ساقها.

****

(١) التعريفات، ١٦٦

(٢) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، ٦٦

(٣) إبراهيم:٢٤

(٤) الصافات: ٦٤

(٥) الحشر: ٥

المبحث الثاني: الأصل والفرع في الاصطلاح النحويّ

إنَّ مصطلح الأصل والفرع موجود مع وجود النحو، ولقد حفلت كتب النحويين بهذين المصطلحين، وقد وظَّفهما النحاة أثناء عرضهم للمسائل النحوية ومناقشتها، ووضعوا ضوابط ومعايير للتمييز بينهما.

والمصطلحان في نظر النحويين يراد بهما: قاعدة أصلية وقاعدة فرعية.

يقول الزجَّاجي نقلا عن البصريين:"المستحقُّ للإعراب من الكلام الأسماءُ: والمستحقُّ للبناء الأفعالُ والحروفُ. هذا هو الأصل".(١)

فالقاعدة الأصلية في الأسماء أن تكون معربة(٢)، وفي الأفعال أن تكون مبنية(٣)، والفرع فيها: أن تأتي الأسماء مبنية، والأفعال معربة، أي: خارجة عن القاعدة الأصلية.

وقد استخدم النحاة مصطلحي"الأصل والفرع" بدلالتيهما.

يقول الرماني:"الأَصْلُ أولٌ يبْنى عَلَيْهِ ثَانٍ، والفَرْع ثَانٍ يُبْنَى على أوّل".(٤)

ومهما يكن مِن أمر فإنَّ مصطلح الأصل والفرع لا يستويان. من ذلك:

- أنَّه لا يسوَّى بين الأصل والفرع. (٥)
- أنَّ الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول. (٦)
- أنَّ الأصل أقوى من الفرع. (٧)
- أنَّه يثبتَ للأصل ما لا يثبتُ للفرع. (٨)

وقد عبَّر النحاة عن عملية ربط الفرع بالأصل بمجموعة كبيرة مِن المصطلحات. منها:

- الحملُ (أي: حملُ الفرع على الأصل). (٩)
- القيامُ (أي: قيامه مقامه). (١٠)

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ٧٧

(٢) المرتجل في شرح الجمل، ٢٣٥

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٤٣٥، توجيه اللمع، ٣٤٩، شرح المفصل، ٤/ ٢١٦

(٤) منازل الحروف، ٧٣

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٥١، ٥٥

(٦) المرجع السابق، ١/ ٥١، ١٨٥، ٣٠٢

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٧٣

(٨) المرجع السابق، ١/ ١٢٥

(٩) الخصائص، ١/ ١١٢، المدراس النحوية، ٢٨٦

(١٠) شرح التسهيل، ٣/ ٢٦٥

- الإجراءُ (أي: إجراؤه مجراه). [١]

ومعنى الأصل والفرع يختلف من مسألة لأخرى تبعا لطبيعة المسألة:

- ففي باب العَلامَة مثلا:

يكاد النحاة يجمعون على أنَّ المفردَ أصْلٌ للمثنى والجمع، وهما فرعان عليه؛ لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة بينما يحتاج المثنى والجمع بأنواعه إلى علامة تدل عليه، وهي الألف أو الياء في المثنى، والواو أو الياء في جمع المذكر السالم، والألف والتاء في جمع المؤنث السالم، أما في جمع التكسير فتتغير بنية الكلمة إما بالزيادة، أو الحذف، أو الإبدال للدلالة عليه.

يقول السيوطي:" الدليل على أنَّ الفرع هو الذي ينبغي أن تحعل فيه العلامة لا الأصل أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة للإفراد، كما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد".[٢]

- وفي التذكير والتأنيث:

يجمع النحاة على أنَّ المذكر أصلٌ والمؤنث فرعٌ عليه. يقول سيبويه:" واعلم أنَّ المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير".[٣]

- وفي التنكير والتعريف:

يرى النحاة أنَّ التنكير أصلٌ والتعريف فرعٌ عليه استنادا إلى قاعدة التجرّد من العلامة. يقول ابن الأنباري:" إنْ قال قائل: هل المعرفة أصلٌ أو النكرة؟ قيل: لا بل النكرة هي الأصل؛ لأنَّ التعريف طارئ على التنكير".[٤]

ولا يكاد موضوع أو مسألة من مسائل النحو يخلو من ذكر مصطلحي الأصل والفرع أو التوجيه فيهما.

****

(١) شرح التسهيل، ٣/ ٣٩٢، التذييل والتكميل، ٦/ ١٤١

(٢) الأشباه والنظائر في النحو، ٢/ ٢٨٤

(٣) الكتاب، ٢٢/١

(٤) أسرار العربية، ٢٤١

المبحث الثالث: مصطلح "الأصل" و"الفرع" عند سيبويه

- **أولا: مصطلح الأصل عند سيبويه.**

إنَّ مصطلح "الأصل" أسبق إلى الظهور في كتب النحاة من مصطلح "الفرع، ومعلوم أنَّ أوَّل كتاب وُضِعَ في النحو، ووصل إلينا تاما هو كتاب سيبويه المتوفى (١٨٠هـ).

وشخصية سيبويه وكتابه علامتان بارزتان لا يمكن تجاوزهما لفهم خارطة النحو العربي في كافة تفاصيله ولفهم أصول النحو. وقد ورد مصطلح "الأصل" عند سيبويه في كتابه لأول مرة في قوله:

اعلم أنّهم مما يَحذفون الكَلِمَ وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً. وسترى ذلك إن شاء الله. فما حُذف وأصلُه في الكلام غير ذلك. لَمْ يَكُ ولا أَدْرِ، وأشباهُ ذلك".(١)

****

- الألفاظ التي دلت على مصطلح "الأصل" عند سيبويه:

لقد كانت كلمة "الأصل" في الكتاب ذات مدلول اصطلاحي على الرغم من تعدد تلك الدلالة، لكن سيبويه كان يعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ.

يقول حمد القوزي في التعبير عن الفكرة بأكثر من مصطلح:

"هذا أسلوب في التعبير عن المصطلح النحوي واضح جدا في الكتاب؛ فسيبويه لا يكاد يستقر على مصطلح واحد، وكأنما أعطته اللغة زمام أمرها، يختار من ألفاظها ما يشاء، فيوظفه في استعمال أو صورة نحوية لا تلبث أن تصير علما على إحدى مسائله".(٢)

فاستخدم سيبويه ألفاظا غير كلمة "الأصل" للدلالة على معنى المصطلح، ومن تلك الألفاظ:

١- (أوَّل) أو (الأوَّل).

يقول سيبويه:" واعلم أنَّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النكرة أولّ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به. فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة، واعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل، واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير".(٣)

---

(١) الكتاب، ٢٤/١

(٢) المصطلح النحوي، ١٣٧

(٣) الكتاب، ٢٢/١، بتصرف

٢- (أولى)

يقول سيبويه:" واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم".(١)

٣- الأحْسَن.

استخدم سيبويه كلمة (الأحسن) للدلالة على معنى (الأصل) الاصطلاحي، فالأصل في العامل أن يتقدَّم ليعمل، إلا أنه عبَّرَ عن هذا الأصل بلفظ (الأحسن).

يقول سيبويه:

"وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، إذا جعلتَ (فيها) مستقرًّا ولم تَجعلْه على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، أَجريتَ الصفة على الاسم. فإن جعلتَه على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ " نصبتَ "، تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، إلاّ أنك إذا أردت الإلغاء فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ. وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن، لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته".(٢)

يريد: أنك إذا جعلت "أحدا" اسم كان، وجعلت "خيرٌ منك" خبر" كان"، كأن قلت: استقر فيها. وإذا كان الظرف، أو حرف الجر خبرا، سمّي مستقرا؛ لأنه بمعنى "استقر".

وقوله:"ولم تجعله على قولك:"فيها زيد قائم"؛ لأن" زيدا" مبتدأ، و"قائمٌ" هو الخبر، و"فيها" من صلة "قائم". كأنك قلت:" زيد قائم فيها".

وقوله:"فإن جعلته على قولك:" فيها زيدٌ قائمٌ" نَصبتَ. تقول:"ما كان فيها أحدٌ خيراً منك"، تجعل "أحد" اسم كان، و "خيراً منك" خبرها، و"فيها" من صلة "خيرا منك"، وهو ظرف لـ " خيرا منك ".

وإذا كان الظرف أو حرف الجر غير خبر، وكان من صلة الخبر، سماه ملغى؛ لأنه يستغنى عنه، إذا كان الخبر في غيره، فقولك: " ما كان فيها أحدٌ خيراً منك فيها "، ملغى إذا لم يكن خبرا.

وقوله:"إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسنَ، وإذا أردت أن يكون مستقرا تكتفي به. فكلما قدمته كان أحسن". يعني أن قولك: "ما كان أحدٌ خيراً منك فيها"، أحسن من قولك: "ما كان فيها أحد خيرا منك"؛ لأن "فيها" لغو. وقولك: "ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك"، أحسن من قولك:"ما كان أحدٌ خيرٌ منك فيها"؛ لأن" فيها" خبر.(٣)

---

(١) المرجع السابق، ١/ ٢٠

(٢) الكتاب، ١/ ٥٥، ٥٦

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١/ ٣٢٠، ٣٢١

٤- الحدّ.

الأصلُ في الفاعل أن يكون مقدما على مفعوله، والأصلُ في المبتدأ أن يتقدَّم على خبره، لكنَّ سيبويه عبَّر عن هذا الأصل بلفظ (الحدّ).

يقول سيبويه:

" وزعم الخليل –رحمه الله– أنه يستقبح أنْ يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماًمقدَّماً مبنيا على المبتدأ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقول: ضربَ زيداً عمرٌو، وعمرٌو على ضَرَبَ مرتفع. وكان الحَدُّ أن يكون مقدَّماً ويكون "زيد" مؤخرا. وكذلك هذا، الحَدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً. وهذا عربي جيد".(١)

يريد أنّ قولك: "قائمٌ زيدٌ" قبيح إنْ أردت أنْ تجعل "قائمٌ" هو المبتدأ، و"زيد" خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل "قائم" خبرا مقدما، والنية فيه التأخير كما تقول: ضَرَبَ زيداً عمرٌو، والنية تأخير "زيد" الذي هو مفعول، وتقديم "عمرو" الذي هو فاعل. (٢)

فالحدُّ في الفاعل أن يتقدَّم على المفعول به، وهذا أصلٌ، والحد في المبتدأ أن يتقدَّم على الخبر، وهذا هو الأصل.

****

- **ثانيا: مصطلح الفرع عند سيبويه.**

ورد مصطلح "الفرع" بصيغة الجمع "الفروع" في كتاب سيبويه في معرض حديثه عن عدد الحروف العربية. يقول سيبويه:

"هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها،...فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا،...وتكون خمسةً وثلاثين حرفا بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين".(٣)

وإن كان يُفهم ضمنا من خلال حديث سيبويه عن الأصل. حين قال:"وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير".(٤)

ففي قوله ما يدلّ على أنَّ المذكر أصل والمؤنث فرع عليه؛ فالفرع يخرج من الأصل وهذا هو المنطق الطبيعي، كذا يخرج التأنيث من التذكير.

وفكرة "الأصول" و"الفروع" قد عرفها سيبويه، وكانت الفكرة واضحة عنده.

يقول الدكتور: حسن الملخ:" مصطلح "الأصل" و"الفرع" كثير الدوران في كتب النحو؛ إذ يبرز بوضوح في أقدم كتابٍ نحويّ وصل إلينا، وهو كتاب سيبويه".(٥)

---

(١) الكتاب، ٢/ ١٢٧

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٢/ ٤٥٧

(٣) الكتاب، ٤/ ٤٣١، ٤٣٢. بتصرف

(٤) المرجع السابق، ٢٢/١

(٥) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ٢٧

وإن كان لم يصرّح بلفظ "الفرع" فيمكن القول:

إنَّ سيبويه قد عرف المصطلحين وقصدهما، ويتضح ذلك حينما نراه قد توقَّف أمام بعض القضايا التي تعني شيئا مخالفا لما تعنيه بعض القضايا الأخرى، ورأى أنَّ تلك القضايا هي الأصل، وسواها فرع عنها.

ومن هنا فقد رأى أنَّ النكرة أصل، والمعرفة فرع، والتنكير– كما هو معروف– عكس التعريف، وذلك من حيث الدلالة، ورأى أنَّ التذكيرَ أصلٌ، والتأنيثَ فرعٌ؛ لأنَّ الأوَّلَ لا يحتاج إلى علامة، والثاني يحتاج إلى علامة، وما لا يحتاج إلى علامة أصلٌ قائمٌ بذاته.[١]

(١) قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، ٢٥٥

الفصل الثاني:

المبحث الأول: العِلَلُ النَّحوية في عَوَامِلِ النَّكِرات عند سيبويه

المعروف أن النحو العربي منذ نشأته بُنِيَ على أصول سار عليها النحاة واتبعوها، وكان القياس أحد هذه الأصول، فهو يمثل الجانب الذهني من عملية بناء الأصول والقواعد بعد السماع، لذلك نجد النحو العربي لا يستغني عنه؛ لأنَّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حَدِّهِ:" النَّحوُ عِلمٌ بالمقاييس المُستنبطة مِن استقراءِ كَلام العرب، فمَنْ أَنْكَرَ القِيَاسَ فَقَد أَنْكَرَ النَّحْوَ"(١)، وقد أشار الكسائي إلى هذا المعنى بقوله:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ *** وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ(٢)

ولا يكاد مُؤَلَّفٌ نَحْويّ يخلو منه؛ إذ لا بدّ من اللجوء إليه لسنّ القوانين اللغوية.

- والقياس في المعنى اللغوي: مصدر الفعل الماضي (قَاسَ) ومعناه: التقديرُ، يقال:" قِستُ الشيءَ بغيرِه، وعَلى غيرِه، أقيسُهُ قَيْسًا، فانْقَاسَ، إذا قدَّرتهُ علَى مِثالِه"(٣)

وقال ابن منظور:" وقِسْتُ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ أَقِيسُ قَيْساً وقِياساً فَانْقَاسَ إِذا قدَّرته عَلَى مِثَالِهِ؛ وَيُقَالُ: قَايَسْت بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِذا قادَرْت بَيْنَهُمَا".(٤)

فمِن المعنى اللغوي للقياس يتضح أنه التقدير بين شيئين في أمر من الأمور.

- والقياس في الاصطلاح النحوي: حَدَّهُ ابن الأنباري بقوله:" وهو في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل:"هو حمل فرع على أصلٍ بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، وقيل: "هو اعتبار الشيئ بالشيئ بجامع"، وهذه الحدود كلها متقاربة".(٥)

أمَّا موقف سيبويه من القياس فقد بيَّنه الدكتور/ محمد السويح بأنَّ سيبويه يجعل القياس معياراً يُؤسِّسُ عليه حُكمه، وهذا مظهر من مظاهر الاهتمام بالقياس عنده، كما وضَّح أن سيبوه أفاد من القياس في عقد موازنة بين لغات العرب، وتفضيل بعضها على بعض، والموازنة بين الصيغ الموجودة وبيان الأفضل منها. (٦)

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، ١٧٩

(٢) توجيه اللمع، لابن الخباز، ٤١، بغية الوعاة، ٢/ ١٦٤

(٣) الصحاح، (ق و س)

(٤) لسان العرب، (ق و س)

(٥) لمع الأدلة، ٩٣

(٦) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية، ١٥٥، ١٦٥

وقد أشارت الدكتورة/ خديجة الحديثي إلى عناية سيبويه بالقياس في قولها:
" اهتمام سيبويه بالقياس لا يحتاج إلى شرح أو إيضاح، وكتابه خير دليل على ذلك؛ لاعتماده على القياس في جميع أبواب ".(١)

ولابد لكل قياس من أربعة أركان يقوم عليها: أصْلٌ، وفَرْعٌ، وعِلَّةٌ، وحُكْم". (٢)

والعِلَّةُ أهمّ أركانِ القياس؛ بل إنها محور التفكير القياسيّ وإشكاليته الرئيسية.

يقول الدكتور/ محمد عابد الجابري:" أهمّ مبحث في القياس: مبحث العِلَّة؛ لأن العِلَّة ليست في الحقيقة مجرّد ركن من أركان القياس الأربعة (الأصل والفرع والعلة والحُكم) بل إنها محور التفكير القياسيّ وإشكاليته الرئيسية؛ لأنَّ ما يهمّ القائسُ ليس" الأصل لذاته" ولا حتى "حُكمه لذاته" بل ما يهمّه هو "العلَّة" التي مِن أجلها كان الحُكمُ. وما يهم القائسُ من "الفرع" هو البحث فيما إذا كانت تلك "العِلَّة" توجد فيه أو لا توجد. كما أنَّ العملية القياسية التي هي تحصيل حُكم الأصل في الفرع لا تكون قياسا إلا إذا اعتمدت على إبراز كونهما يشتركان في العِلَّة".(٣)

- والعِلَّةُ في المعنى اللغوي: أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ (عَلَّ) العَيْنُ وَاللَّامُ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ. فَالأَوَّلُ "العَلَلُ" الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ، وقيل: الشُّربُ بعد الشُّرب تِباعا، يُقَالُ: عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ، وَالأَصْلُ الْآخَرُ: الْعَائِقُ يَعُوقُ، وَالأَصْلُ الثَّالِثُ: الْعِلَّةُ: الْمَرَضُ، وَصَاحِبُهَا مُعْتَلٌّ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: عَلَّ المَرِيضُ يَعِلُّ عِلَّةً فَهُوَ عَلِيلٌ. (٤)

- والعِلَّةُ في الاصطلاح النحوي: تعني السَّبب الذي مِنْ أجله استحقَّ المَقيس حُكْمَ المَقيس عليه. (٥) أو الركن الثالث مِن أركان القياس الأربعة، ويُقصد بها: العلاقة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقَّق في المقيس عليه فأوجب له حُكما، وتحقَّق في المقيس أيضا فأُلحِقَ به فأخذ حُكمَه. (٦)

ويرى الدكتور/ تمام حسان أنَّ النحاة يُطلقون لفظ "الأصل" على المقيس عليه، وبهذا يضعون أركان القياس بدلا من (مَقيس، ومَقيس عليه، وعِلَّة، وحُكم) في صورة أخرى هي: أصْلٌ وفَرْعٌ وعِلَّةٌ وحُكْمٌ".(٧)

---

(١) الشاهد وأصول النحو، ٢٤٨

(٢) الشاهد وأصول النحو، ٩٣

(٣) بنية العقل العربي، ١٥٨. بتصرف

(٤) مقاييس اللغة (ع ل ل)، مختار الصحاح (ع ل ل)، المعجم الوسيط (ع ل ل)

(٥) الاقتراح في أصول النحو، ٨١، مدرسة البصرة، ٢٤٨

(٦) أصول التفكير النحوي، ١٠٨

(٧) الأصول. دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ١٥٨. بتصرف

فالأصل عند النحاة هو: المقيس عليه، والفرع هو: المقيس، والحُكم هو: ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس، والعِلَّةُ هي: السَّببُ الذي مِنْ أجله استحقَّ المَقيس حُكْمَ المَقيس عليه. (١)

وبذلك يتضح لنا أنَّ العلة النحوية فرعٌ مِنْ أصل وهو القياس، وليست أصلاً قائماً بذاته، وهي مرتبطة به ارتباطا وثيقا؛ لأنَّ ما جاء على أصله لا يُسأل عَن عِلَّته، ولكنَّه يفتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل(٢)، كما أنَّها تُعدُّ محور التفكير القياسيّ وإشكاليته الرئيسية؛ لأنَّ جُهد المُستنبط يقتصر عليها، وبذل الوُسع يُستفرغُ لها.

ولكنَّ النحاة اهتموا بها اهتماماً بالغاً، واتسعت بحوثهم النظرية فيها، فتناولوا طريقة بحث العِلَّة، وتعريفها، وتقسيماتها، فقسموها إلى أنواع مختلفة، غير أنَّ تصنيفها في جدول خاص أمرٌ يصعب حصوله؛ فلم ينعقد إجماع النحاة على أنَّ هذه العِلَل نهائية العدد، وإنما قال النحاة ما قالوا في أمر العلة على سبيل التقريب.

ومن النحاة الذين اهتموا بتقسيم العِلَّة: ابنُ السَّرَّاج، والزجاجي، وابن مضاء القرطبي

- أمَّا ابنُ السَّرَّاج فجعلها ضربين: الأوَّلُ يؤدي إلى كلام العرب، كأن نقول: كُلّ فاعل مرفوع، والثاني

يسمَّى عِلَّة العِلَّة كأن نقول: لِمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا. وهذا الضرب ليس يكسبنا أنْ نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يُستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها.(٣)

والضرب الأول بينه أبو عبد الله الدينوري، ووجد أنه أكثر استعمالا وأشدّ تداولاً مِن الضَّرب الثاني.(٤)

- وأمَّا الزجاجي فجعلها ثلاثة أضرب هي: العِلَّة التعليمية، والعِلَّة القياسية، والعِلَّة الجدلية النظرية.(٥)

– فالعِلَّة التعليمية:

هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره. وعُدَّ مِن العِلَلِ التعليمية كُلّ ما يتصل بالاستفسار عن موضع

(١) الاقتراح في أصول النحو، ٨١، مدرسة البصرة، ٢٤٨

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٤٥، الأصول. دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ١٦١

(٣) الأصول في النحو، ١/ ٣٥

(٤) ثمار الصناعة في علم العربية، ١٣٥

(٥) الإيضاح في علل النحو، ٦٤

كُلّ كلمة رُفعت أو نُصبت أو جُرّت أو جُزمت: لِمَ رُفعت؟ ولِمَ نُصبت؟ ولِمَ جُرّت؟ ولِمَ جُزمت؟ فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب. (١)

وكان الزجاجي ذكيا في عنايته بهذا النوع مِن العِلَل؛ إذ هي المُحَقِّقةُ لغاية النحو.

وهذا النوع مِن العِلَل كما يقول الدكتور/ أحمد ياقوت:" مبنية على استقراء الواقع اللغوي وملاحظة تكرار الظواهر بصورة ثابتة ممَّا يمكن مِن استنتاج قاعدة تحكم الظواهر المتماثلة، ويكفي أنْ يقال رداً على سؤال مَنْ سأل عَن أسباب هذه العِلَلِ التعليمية " إننا سمعناها هكذا عن العرب"."(٢)

فيكون ما قيس على كلام العرب مِنْ كلام العرب.

- **والعِلَّةُ القياسية:**

هي التي الحُكمُ فيها ناجما عن قياس شيء على شيء، مثال ذلك أنْ يقال: لِمَ نصبت (زيداً) في قولك: "إنَّ زيداً قائم" فيقال: إنَّ وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحُملت عليه، فأعملت إعماله، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً. فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله

على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك. (٣)

- والعِلَّةُ الجدلية النظرية:

هي كل ما يُعتل به في باب "إنَّ" بعد الاعتلال القياسيّ السابق، فيقال: مِنْ أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهوها؟(٤)

وقد وصف الدكتور/ مازن المبارك هذا النوع بأنَّه ليس للنحو فيها نصيب، ولا للغة منها نفع، وهي العِلَلُ التي تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر، وسلاح اختبار وتناظر".(٥)

- وأمَّا ابن مضاء القرطبي فقسَّم العِلَلَ إلى ثلاثة أنواع وسمَّاها: العِلَلُ الأُوَلُ، والعِلَلُ الثواني، والعِلَلُ الثوالث. وفرَّق بين العِلَلِ الأُوَل والثَّواني بقوله:"والفرق بين العِلَلِ الأُوَل والعِلَلِ الثَّواني، أنَّ العِلَلَ الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدرَك منه بالنظر، والعِلَلُ الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة".(٦)

---

(١) المرجع السابق، ٦٤

(٢) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ١٧٥

(٣) الإيضاح في علل النحو، ٦٤

(٤) الإيضاح في علل النحو، ٦٥

(٥) النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ٦٦

(٦) المرجع السابق، ٦٥

ويرى البحث أنَّ مَا أطلق عليه الزجاجي العِلَل التعليمية والعِلَل القياسية والعِلَل الجدلية مَا هي إلَّا ما يُطلقُ عليه: العِلَلُ الأوائل، والثواني، والثوالث على الترتيب، وما العِلَلُ التعليمية والعِلَلُ الأوائل إلا الضَّرب الأول عند ابن السراج المؤدي إلى كلام العرب، وما أطلق عليه الزجاجي العِلَل القياسية والعِلَل الجدلية وما سمَّاه ابن مضاء بالعِلَل الثواني والعِلَل الثوالث ماهو إلا ما عَدَّه ابن السراج (علة العلة). (١)

وكما تناول النحاة أنواع العِلَّة، بينوا شروطها وصفاتها وما تثبت به وتصحّ(٢)، وذكروا مسالكها أي: طرق أخذها، وفصَّلوا القول في قوادحها أي: كيفية الطعن بها ونقضها.(٣)

وقد اختلف موقف النحويين من العِلَّة، فمنهم مَن أيَّدها ودافع عنها كابن جني.(٤)

ومنهم مَن عارضها وهاجمها، وعلى رأسهم ابنُ مضاء القرطبي، الذي رأى وجوبَ تخليص النحو مِن العِلَلِ الثواني والثوالث؛ لأنها لا تفيد غير التعقيد، والإبقاءَ على العِلَلِ الأُوَل؛ لأنها تمكننا مِن معرفة كلام العرب. حيث قال:"ومما يجب أنْ يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا "قام زيد" لمَ رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكُلُّ فاعل مرفوع. فيقول: ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أنْ يقال له: كذا نطقت به العرب. وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، أمَّا العِلَلُ الأُوَل فبمعرفتها تحصل لنا المعرفة
بالنطق بكلام العرب".(٥)

وبعد هذه النظرة الموجزة للعِلَّة يحقُّ للبحث أنْ يتساءل:

- مَا موقف سيبويه في كتابه مِن العِلَةِ؟
- وما أنواع العِلَلِ التي أقام عليها الرَّبطَ بين العوامل في النكرات؟

أمَّا عن موقف سيبويه في كتابه من العِلَّةِ فأقول:

لقد كثرت التعليلات في الكتاب؛ إذ تكاد لا تخلو مسألة من مسائله من تعليل وتوجيه.

ومعلوم أنَّ كتابَ سيبويه كتابٌ في النحو، وليس في العِلَّة النحوية، ولكنَّ عرض قواعد النحو يُفضي بالضرورة إلى ذِكر العِلَلِ، لذلك كثرت العِلّلُ في الكتاب كثرة القواعد النحوية.

ولهذا يجوز لنا أنْ نعدَّ الكتاب لسيبويه أوَّل كتاب اهتمَّ بالعِلَّة اهتمام كبيرا، وأكثر مِن ذكرها بعد كُلّ حكم نحوي.

---

(١) الشاهد وأصول النحو، ٣٢٥

(٢) الاقتراح في أصول النحو، ٩٦ – ١١٠

(٣) الخصائص، ١/ ٢٣٨، الاقتراح في أصول النحو، ١١٢–١١٨

(٤) الاقتراح في أصول النحو، ١٢١ – ١٣١

(٥) الرد على النحاة، ١٢٨. بتصرف

يقول الدكتور شوقي ضيف:

"وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، يقول في فواتح كتابه: "وليس شيء يضطرون "العرب" إليه، إلا وهم يحاولون به وجها"(١)، فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة".(٢)

وذهبَ الدكتور عبده الراجحي إلى أنَّ كتاب سيبويه مبني في أغلبه على التعليل والحوار الذي يجري فيه دائما بينه وبين أستاذه الخليل، يبدأ في الأغلب الأعمّ بالسؤال عن العلل". (٣)

ويرى البحث:

أنَّ سيبويه لم يكن مولعا بالعلل النحوية لذاتها على الرغم من كثرتها في كتابه، فلم يفرد لها باباً مستقلاً؛ ولم يُصرِّح بلفظ العِلَّة عند تعليله الأحكام والمسائل النحوية إلا قليلا، ويكتفي بأن يقول: "لأي شيء"(٤)، أو "لأنه"(٥)، أو "لأنَّ"(٦)، أو "وذلك لأنَّ"(٧)... إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها.

الأمر الذي يشجع على القول بأنَّ التعليل لم يكن غايةَ سيبويه وهَمَّه، وإنما كان يسوقه لتفسير الأحكام والمسائل وتوضيحها وتعزيزها.

يقول الدكتور مازن المبارك:

"يذكر سيبويه العلل التي يختارها بعقب الأحكام دون أن يشير إلى أنه يعلل، ودون أن يقول– كما صار النحاة من بعده يقولون– والعلة في ذلك كذا...، وذلك لأنَّ سيبويه كان يوجه عنايته للنحو نفسه، فإذا لجأ إلى التعليل فلتثبيت الحكم النحوي وتأييده ولم يكن مفتونا بإظهار براعته وتوجيه عنايته إلى العلة من حيث هي كما هو الشأن عند النحويين من بعده"(٨)

ويقول الدكتور/ مبروك عطية في حديثه عن ثمرة العِلَلِ النحوية في كتاب سيبويه:

---

(١) الكتاب، ١/ ٣٢

(٢) المدارس النحوية، ٨٢

(٣) دروس في المذاهب النحوية، ٢٤١

(٤) الكتاب، ٣/ ٢٨٦

(٥) المرجع السابق، ١/ ٢٠٠

(٦) الكتاب، ٢/ ٧٦

(٧) المرجع السابق، ٢/ ٢٧٤

(٨) النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ٦٦

"لا أريد أن أقول في هذا المبحث أنواع العلل عند سيبويه، ولا غير ذلك، وإنَّما آثرت التعبير بثمرة العلل النحوية في الكتاب إيمانا بأنَّ سيبويه– رحمه الله– لم يولع بالعلل النحوية، والدليل على ذلك: أنَّ لفظ العلة لم يرد في كتاب سيبويه سوى مرات ثلاث، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه من الباب الثاني، ولو أنه يقصد العلة لذاتها لقال: وعلة كذا كذا، ونحوه مما يدل على ما في نيته ويكشف عن مراده وإنما كان أسلوبه في ذكر العة قوله: "لأنَ" و" من قبل (بكسر القاف وفتح الباء)". (١)

أمَّا الدكتورة خديجة الحديثي فقد تابعت العِلَّةَ عند سيبويه متابعة دقيقة أسفرت عن وصفِ العِلَّة، وبيان منهج سيبويه في التعليل، ثمَّ أنواع العِلَلِ المعتمدة في الكتاب من خلال قولها:

" ولهذا نجد الكتاب مليئا بالتعليلات المتتابعة الأصيلة بحيث لاتكاد تمر مسألة أو حُكم إلا ويعلل، غير أننا في معظم الأحيان لا تجد سيبويه يُصرّح بأنَّ هذا عِلَّة للمسألة أو للحُكم، ويكتفي بأنْ يقول: "لأي شيء" أو "لأنه" أو "لأنَّ" أو "وذلك لأنَّ" .... إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم أو نحوه". (٢)

- أمَّا عَن العِلَلِ التي أقام عليها سيبويه الرَّبطَ بين العوامل الخمسة في النكرات فأقول:

لقد توزَّعت العوامل في النكرات عند سيبويه؛ فلم يجمعها بابٌ واحد، وقد يعتقد البعض مِن النظرة الأولى أنَّها عواملٌ مختلفة، ولا رابطَ يجمع بينها، وكيف سيجمع بينها سيبويه؟!!

إلا أنَّ سيبويه حين جمع بين هذه العوامل كان الأساسُ واضحاً عنده، وهو: اشتراك هذه العوامل في أمر واحد، هو: العمل في النكرات.

وقد استفاد سيبويه من العِلَّة في تثبيت الأحكام النحوية الخاصة بتلك العوامل، أو شرحها وتفسيرها؛ لتثبت في ذهن الدَّارس والمتعلِّم، وكانت أكثر العِلَلِ دوراناً عنده في ربطه بين هذه العوامل:

---

(١) سيبويه والعلل النحوية، ٥٤

(٢) الشاهد وأصول النحو، ٣٥٦

١) عِلَّة المشابهة:

التعليل بالمشابهة تزخر به كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين؛ فهي مَلجأهم حين يجدون مَا يخرق أصولهم في كثير مِن الأحيان، فقد قسَّموا الكلام على ثلاثة أقسام، وأعطوا كُلَّ قسم حَدَّه وأصوله، وحيت يخرج الاستعمال اللغويّ إلى غير مَا بنوا تكون المشابهةُ هي المُتَّكأ للخروج مِن هذا الإشكال اللغوي.

وسيبويه حين يعالج مختلف موضوعات اللغة يسعى إلى أنْ يجمع شتات هذه الموضوعات؛ لينظمها في خيط واحد حتى تكون بمثابة القانون العام الذي ينظّم تعليم اللغة؛ لأنَّ اللغة ليست نظاما مُطَّرداً، ولذلك وضع سيبويه العِلَلَ النحوية ليقرِّب بين الأشياء المتباعدة حتى تبدو اللغة أقرب مَا تكون إلى التَّجانس والاطِّراد.(١)

ومِنْ هذه العِلَل التي تُحَقِّقُ لسيبويه مَا أراده وابتغاه عِلَّة الشَّبه، فالمشابهة عنده تلحق الشيء بشبيهه في الحكم وتخرجه عن أصله، وليس شرطا أنَّ يكون الشّبه في كُلّ الأشياء، فيكفي أدنى وجه للمشابهة ليجعل منه عِلَّة مُشابهة ينسبها إلى العرب. وهذه حقيقة أكَّدها سيبويه بقوله:

" ومن كلامهم أن يشبهّوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"(٢)، وقد يسميها في بعض مواضع كتابه بـ(المضارعة).(٣)

ومثالها عند سيبويه تعليلُه لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأنه يُضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه.

فإنَّك تقول: "إنَّ عبدالله لَيَفْعَلُ"، كما تقول "إنَّ عبدالله لَفَاعلٌ" فيما تريد مِن معنى، وأيضا فإنَّك تلحق به "لام الابتداء" كم ألحقنها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين، وهي لا تدخل إلا على الأسماء، ويمتنع دخلوها على الأفعال الماضية. وبهذا كلّه استحقّ المضارع أنْ يُعرب وأنْ يدخلَ على آخره الرفع والنَّصب والجزم. (٤)

---

(١) العلل النحوية في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، أسعد خلف العوادي، كلية التربية، جامعة بابل بالعراق، ص٢٨٤

(٢) الكتاب، ٣/ ٢٧٨

(٣) المرجع السابق، ١/ ٢١

(٤) الكتاب، ١/ ١٤

٢) عِلَّة الحملِ على النَّقيض:

هي عِلَّةٌ مُرجِّحة قال بها النحاة في مسائل شتّى مِن مسائل الخلاف، وقد ورد عن العرب حملهم النقيض على نقيضه، أي: إكساب النقيضين حكماً واحداً. فهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره[١]، مثل نصبهم النكرة ب(لا) النافية للجنس حملاً على نقيضِها (إنَّ). [٢]

٣) عِلَّة التَّخفيف:

وهي مِن أكثر العِلَلِ دوراناً في كتب النحاة، وتتصل بطبائع العرب في القول، إذ كانوا ينفرون مِن ثقيل اللفظ، ويؤثرون الخِفَّة في الكلام. ومِن أجل ذلك عَلَّلَ النحاة كثيراً من الظواهر النحوية والصرفية بهذه العِلَّة. [٣]

يقول الدكتور/ تمام حسان:" مِن مظاهر الطاقة التفسيريّة في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته، ولعلَّ عِلَّة (طلبِ الخِفَّة) أوسع العِلَلِ العربية مجالاً للتطبيق". [٤]

وسيبويه يُعَلِّلُ بها بعض ظواهر اللغة، فيصف تصرُّفَ العرب حِيالها بالخفَّة أو طلب الخِفَّة، وأكثر ما تكون في الحذف. كقوله في با ب (كَمْ):" وحذفوا "مِنْ" استخفافاً كما قالوا: "هذا أوَّلُ فارسٍ في الناس"، وإنما يريدون: هذا أوَّلُ مِن الفرسان".[٥]

ولا تُعبِّرُ هذه العِلَلُ التي أشار البحث إليها إلى كُلِّ مَا ورد عند سيبويه في كتابه، وإنَّما هي بمثابة التوضيح والتَّدليل على ربطه بين العوامل في النكرات؛ لأن كتابه أكبر مِن أن يُدرس في صفحات.

ويرى البحث أنَّ أشهر أقسام العِلَّة ما ذكره أبو القاسم الزجاجي- وقد أشار إليها البحث سلفا- عندما قسَّم العِلَلَ إلى ثلاثة أضرب: عِلَلٌ تعليمية، وعِلَلٌ قياسيَّة، وعِلَلٌ جدليَّة نظريَّة. فالأولى بسيطة، والثانية مركَّبة، والثالثة أوغل في التَّركيب والتعقيد.

ولو أسقطنا هذه الأقسام الثلاثة عند الزجاجي على العِلَلِ التي أقام عليها سيبويه الرَّبط بين العوامل في النكرات- وسيبويه سابق وليس لاحقاً للزجاجي-لأدركنا أنها عِلَلٌ تعليمية محضة، ولم يكن فيها مما يسميه النحاة بالعلل الثواني أو الثوالث أو علة العلة.

****

(١) الخصائص، ٢/ ٣١٣، ٢٩١، الاقتراح في أصول النحو، ٢٣١

(٢) الاقتراح في أصول النحو، ٢٣١

(٣) أصول النحو العربي، ١١٤

(٤) اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، العدد الثالث، الجزء الأول، المجلد الرابع، ١٣٧

(٥) الكتاب، ٢/ ١٥٨

المبحث الثاني:

العوامل في النكرات في كتاب سيبويه في ضوء نظرية الأصول والفروع

- **العامِلُ الأوَّلُ: كَمْ الاستفهاميَّة.**

يقول سيبويه فب باب (كَمْ):

" أما كم في الاستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام مُنَوَّن، قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته، ولا محمولا على ما حُمل عليه. وذلك الاسم عشرون وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين، وإذا قال لك رجل: كم لك، فقد سألك عن عدد؛ لأن كمْ إنما هي مسألة عن عدد ههنا، فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء، مما هو أسماءٌ لعدة. فإذا قال لك: كم لك درهما؟ أو كم درهما لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهما، فعملت (كم) في الدرهم عمل (العشرين) في الدرهم، و(لك) مبنية على (كم)".[١]

ويقول في ذات الباب:

"...فأمَّا التي تقع في الاستفهام–يعني: كَمْ الاستفهامية– فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين."[٢]

ذكر سيبويه في النَّصَّين السَّابقين العاملَ الأول مِن العوامل في النكرات، وهو: كَمْ الاستفهامية.

وهي أداة استفهام يُسأل بها عن معدود قليل كان أو كثير، مجهول الجنس والكمية معا. [٣]

وتعمل (كم) الاستفهامية النصبَ في تمييزها المفرد[٤]، وقد عَلَّلَ سيبويه ذلك بأنَّها بمنزلة (عشرين) وبابها. فقاسها عليها، مُدعِّماً قياسه بأمثلة مِن لغة العرب.

ومعلوم أنَّ عشرين وبابه ينصب ما بعده؛ تشبيها له باسم الفاعل المُنوَّن العامل فيما بعده. نحو: هذا ضَاربٌ زيدًا، بشرط ألَّا يكون هذا الاسم صفةً لـ(عشرين) كأن يقال: هذه عشرون جيادٌ، ولا معطوفا عليه كأن يقال: هذه عشرون ورجلٌ. [٥]

يقول أبو علي الأصبهاني:" اعلم أنَّ (كَمْ) في الاستفهام سؤال عَن عدد، فشُبِّه بعدد ينصب مَا بعده، وذلك العدد (عشرون وثلاثون)".[٦]

---

(١) الكتاب، ٢/ ١٥٧

(٢) المرجع السابق، ٢/ ١٦٨

(٣) شرح التصريح، ٢/ ٤٧٣، شروح العوامل، ٥٥٢، النحو الوافي، ٤/ ٥٦٨

(٤) شرح المفصل، ٣/ ١٦٧، شرح ابن الناظم على الألفية، ٢٧١، ثمار الصناعة في علم العربية، ٤٢٤

(٥) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٢/ ٤٨٣، ٤٨٤

(٦) كتاب النحو، ١٠٨

فجعل سيبويه (كم) الاستفهامية بمنزلة (اسم منوَّن) يعمل فيما بعده، وليس هذا الاسم صفةً له، ولا معطوفا عليه. فتقول: كم لك درهماً؟ فتقع (كم) مبتدأ، و(لك) خبره، و(درهما) تمييز منصوب بـ(كم).

وتحتاج (كَم الاستفهامية) في هذه الحالة إلى تحديد عَدَدٍ مُحدَّدٍ فتقول مثلاً: عشرون درهماً. (١)

وتؤيد الدكتورة/ خديجة الحديثي قياس (كَم الاستفهامية) على (عشرين وبابه) في معرض حديثها عن أنواع القياس عند سيبويه، وأنَّ القياس عنده قائمٌ على التشابه الموجود بين الألفاظ. فتقول:

"ومِنْ حمل النظير على نظيره معنى: حمل نصب ما بعد (كَمْ) الاستفهامية على نصب ما بعد (عشرين)؛ لتشابههما في معنى الدلالة على العدد".(٢)

وأكَّدت أنَّ حمل النظير على نظيره معنى كثيرٌ في كتاب سيبويه؛ في الألفاظ المفردة وأحكامها، أو في الأدوات وعملها وأحكامها، أو في الأساليب والعبارات. (٣)

وفي ضوء نظرية الأصول والفروع: يرى البحث أنَّ سيبويه قد أجرى القياس بين (كَمْ) الاستفهامية و(عشرين وبابه) على النحو التالي:

١) كان الأصل عنده وهو المَقيس عليه أو المُشبَّه به: عشرون وبابه.

٢) وكان الفرع عنده وهو المقيس أو المُشبَّه: كَمْ الاستفهامية.

٣) والعِلَّةُ التي اعتمد عليها في ذلك بالدرجة الأولى قائمةٌ على المشابهة، لكنه لم يُصرِّح بلفظ العِلَّة، واكتفى بقوله:"لأنَّ" التي وردت مرتين؛ ليدلَّ على أنَّ ما بعدها علة لما قبلها.

ولكن: ما وجه الشَّبه بين الأصل والفرع ليجمع بينهما سيبويه؟

أقول: تعدَّدت أوجه الشَّبه بين الأصل والفرع أو بين (كَم الاستفهامية) و(عشرون وبابه). منها:

- الأول: أنَّهما مِنْ جِنسٍ واحدٍ؛ فهما اسمان.(٤)
- الثاني: افتقارُ كلٍّ منهما إلى تحديد عدَدٍ مُحدَّدٍ (التمييز).(٥)

يقول إبراهيم بن قيم الجوزية:

" تنقسم "كم" إلى استفهامية وخبرية، ويشتركان في كونهما كنايتين عن عدد مبهم، وفي الافتقار إلى مميز".(٦)

---

(١) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٢/ ٤٤

(٢) الشاهد وأصول النحو، ٤٠١

(٣) الشاهد وأصول، ٤٠٣

(٤) الجنى الداني، ٢٦١، شرح العوامل،٥٥٢، الأصول في النحو،٢/ ٢٢٩، النحو المصفي، ٧٠٨، ٧١٥

(٥) شرح التصريح، ٢/ ٤٧٣، النحو الوافي، ٢/ ٤١٨، ٤/ ٥٦٨، تمهيد القواعد، ٥/ ٢٤٩٨

(٦) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ٢/ ٨٤٩. بتصرف

ويقول عباس حسن:

" العدد لفظ مبهم، أي: لا يوضح بنفسه المراد منه، فمن يسمع كلمة: ثلاثة، أو غيرها من ألفاظ العدد لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد، أهو ثلاثة كتب، أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى، فلو قلنا: ثلاثة كتب، لزال الإبهام وانكشف الغموض عن مدلول العدد، بفضل الكلمة التي جاءت؛ فبينت نوعه، وميزته من غيره. وهذا معنى قولهم: العدد مبهم يزيل إبهامه التمييز، "أي: المعدود".(١)

- الثالث: أنَّهما يعملان في النكرات؛ فلا يكون تميزهما إلا نكرة منصوبة. (٢)

يقول ابن الوراق:

" وَاعْلَم أَنَّك إِذا نصبت بهَا- يعني: كَمْ- فِي حَال اسْتِفْهَام، لم يجزْ أَن يكون بعْدهَا الِاسْم إِلَّا مُفردا نكرَة، كَمَا لَا يجوز أَن يذكر بعد الْعشْرين إِلَّا اسْم مُفْرد نكرَة".(٣)

وسيبويه حين بنى العلاقة بين الأصل والفرع في النَّصَّين السابقين، كان الأساس واضحاً عنده؛ فالمقيس عليه (عشرون وبابه) والمقيس (كَمْ الاستفهامية) كلاهما من الأسماء، واشترك الاسمان في: العمل في النكرات.

والجدير بالذكر أنَّ النصَّين في باب واحد- أعني: باب (كَمْ)- غير أنَّهما متباعدان، إلا أنَّ سيبويه كان يعالج الموضوع الواحد في مواطن عدة من كتابه، وما بين أيدينا خيرُ شاهدٍ على ذلك.

****

(١) النحو الوافي، ٤/ ٥٢٥. بتصرف

(٢) شرح المفصل، ٣/ ١٦٧، شرح ابن الناظم على الألفية، ٢٧١، همع الهوامع، ٢/ ٣٥٠

(٣) علل النحو، ٤٠٥

- **العامِلُ الثاني: المُركَّبُ العَدَديّ.**

يقول سيبويه في باب (كَمْ):

" واعلم أنَّ (كمْ) تعمل في كل شيء حسن (للعشرين) أن تعمل فيه، فإذا قبح (للعشرين) أن تعمل في شيء قبح ذلك في(كم)؛ لأنَّ (العشرين) عددٌ منون وكذلك (كمْ) هو منون عندهم، كما أن (خمسةَ عشر) عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، لولا ذلك لم يقولوا خمسةَ عشر درهما، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف.

وموضعه موضع اسم منون، وكذلك (كَمْ) موضعها موضعُ اسمٍ مُنوّن، وذهبت منها الحركة كما ذهبت مِن (إذْ)؛ لأنهما غير متمكنين مِن الكلام، وذلك أنَّك لو قلتَ: "كَمْ لك الدرهمَ؟" لم يجزْ كما لم يجز في قولك:" عشرون الدرهمَ"؛ لأنهم أرادوا عشرين مِن الدراهم، وهذا معنى الكلام، ولكنهم حذفوا الألف واللام، وصيَّروه إلى الواحد، وحذفوا مِنْ استخفافاً كما قالوا: "هذا أوَّلُ فارسٍ في الناس"، وإنما يريدون: هذا أوَّلُ مِن الفرسان. فحذفوا الكلام، وكذلك (كَمْ)، إنَّما أرادوا: "كَمْ لك مِن الدراهم"، أو كَمْ مِن الدراهم لك؟".[1]

ذكر سيبويه في هذا النصّ العاملَ الثاني مِن العوامل في النكرات، وهو: المُركَّب العددي، ومعلوم أنَّ الأعداد المركبة محصورة مَا بين العدد أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ.

وقد أكَّد سيبويه في هذا الموضع من كتابه على الشبه بين ثلاثة أنواع من الأسماء: (كَمْ الاستفهامية) و(عشرين وبابها) و(خَمسَةَ عَشَرَ وبابه).

وفي ضوء نظرية الأصول والفروع: يرى البحث أنَّ سيبويه في هذا النصّ قد أجرى قياسين:

- القياس الأول: بين (كَمْ) الاستفهامية و(عشرين وبابها).

ويُعدُّ هذا القياس تَتِمَّةً وتأكيدا لما أورده سيبويه في حديثه عن العامل الأول، ولم تختلف أركان القياس في هذا النصّ عن سابقه:

١) فالأصل عنده وهو المَقيس عليه أو المُشبَّه به: عشرون وبابه.

٢) والفرع عنده وهو المقيس أو المُشبَّه: كَمْ الاستفهامية.

٣) والعِلَّةُ التي اعتمد عليها في ذلك قائمةٌ على المشابهة. لكنه لم يُصرِّح بلفظ العِلَّة، واستخدم بعض الألفاظ الدّالة عليها كقوله:"لأنَّ"،"لأنَّهما"،"لأنَّهم"؛ ليدلَّ على أنَّ ما بعدها علة لما قبلها.

وأشار إلى عِلَّة (التخفيف) التي أكثر مَا تكون في الحذف، وكان سيبويه عالماً بلغة العرب، فذكر

---

(١) الكتاب، ٢/ ١٥٨

أنَّهم بحذفون في لغتهم (الألف واللام ومِنْ) في قولهم:"هذا أوَّلُ فارسٍ"، وذكر أنَّ الأصل الذي يريدونه:

" هذا أوَّلُ مِن الفرسان. فحذفوا طلباً للخفَّة.

ولكنْ مَا وجه الشَّبه الجديد في هذا النصّ بين الأصل والفرع؟

أقول: إنَّ سيبويه يقيس عمل (كَمْ الاستفهامية) في نصب التمييز النكرة على عمل (عشرين وبابها)، وكلاهما مِن الأسماء، ولكنه في هذا النصّ أكَّد على وجهين مِن الشبه بينهما:

- الأول: أنَّ مَا حَسُنَ للعشرين أنْ تعمل فيه يحسن لـ(كم) الاستفهامية أنْ تعمل فيه، والعكسُ صحيح؛

- فما قَبُحَ للعشرين أنْ تعمل فيه يقبح لـ(كم) الاستفهامية أنْ تعمل فيه؛ لأنّ مجراهما واحد.

فكما لا يحسنُ أن تقول:" لكَ عشرون الدرهم"؛ لأنَّ الصواب أنْ تقول: "لكَ عشرون درهماً" على معنى: عشرون مِن الدراهم. كذلك لا يحسنُ أن تقول:" كَمْ لك الدرهمَ؟" على معنى: كَمْ لك مِن الدرهم؛ لأنَّ الصواب أنْ تقول: " كَمْ درهما لك؟". فيحذفون (الألف واللام ومِنْ) استخفافاً، كما قالوا: هذا أوَّلُ فارسٍ، والأصل الذي يريدونه:" هذا أوَّلُ مِن الفرسان. فحذفوا (الألف واللام ومِنْ).

يقول ابن يعيش: فإذا كانت (كَمْ) استفهامًا، كانت بمنزلةِ عددٍ منوَّنٍ، أو فيه نونَ، نحو:"عشرين"، فإذا قلت: "كم مالُك؟ " فقد سألتَ عن عدد، فإن فسّرتَ ذلك العدد، جئت بواحد منكورٍ، فتنصبه على التمييز، فتقول: "كم درهمًا لك؟ كما تقول: "أعشرون درهمًا لك؟ " فتُعمِل "كم" في "الدرهم" كما تُعمِل "العشرين"؛ لأنّ "العشرين" عددٌ منوّنٌ، فكذلك "كَمْ" عددٌ منوّنٌ. فكلُّ ما يحسن أن تُعمِل فيه "العشرين"، تعمل فيه "كَمْ". وإذا قُبح "العشرين" أن يعمل فيه، قُبح ذلك في "كَمْ"؛ لأنّ مجراهما واحد". (١)

- الثاني: أنَّ (كَمْ) الاستفهامية و(عشرين وبابها) على معنى التنوين، ثمَّ حُذِفَ التنوين منهما وبُنِيَتَا. كما ذهبَ مِمَّا لا ينصرف.

فحكمُ (كم) حكمُ (العشرين) في أنَّ أصلها الحركة والتنوينُ، وإنّما سقطا لمكان البناء. فكذلك نُصب ما بعد (كم) بتقدير التنوين (٢)

- القياس الثاني: بين (عشرين وبابها) و(خمسة عشر وبابها) على النحو التالي:

١) الأصل عنده وهو المَقيس عليه أو المُشبَّه به: عشرون وبابه.

٢) الفرع عنده وهو المقيس أو المُشبَّه: خمسة عشر وبابها من الأعداد المركبة.

٣) العِلَّةُ التي اعتمد عليها في ذلك قائمّة على المشابهة. لكنه لم يُصرّح بلفظ العِلَّة.

---

(١) شرح المفصل، ٣/ ١٦١

(٢) المرجع السابق، ٣/ ١٦١

وجاء قياسه مُدعَّماً بمثال واحد مِن لغة العرب.

ولكنْ مَا وجه الشَّبه بين الأصل والفرع في هذا القياس ليجمع بينهما سيبويه؟

أقول: إنَّ سيبويه يقيس عمل (خمسة عشر وبابها) من الأعداد المركبة في نصب التمييز النكرة على عمل (عشرين وبابها)، ووجه الشبه بينهما أنَّ (عشرين وبابها) و (خمسة عشر وبابها) على معنى التنوين، ثمَّ حُذِفَ التنوين منهما وبُنِيَتَا. كما ذهبَ مِمَّا لا ينصرف، وموضعه–أعني: خمسة عشر وبابها– موضع اسم منون.

فالتنوين في الأعداد المركبةِ منْ (أحد عشر، إلى تسعة عشر) تنوين مقدر، وأصله: واحد وعشرة، وتسعة وعشرة. فضمِّن معنى الحرف الذي هو (الواو) فبني، وخُصَّ بالبناء على الحركة؛ لأنَّ له أصلا في التمكن، وخُصَّ بالفتحة طلبًا للخفة؛ لأنها ثلاثة أشياء جعلت شيئًا واحدًا. (١)

يقول الشاطبي:

" العدد المركب، وهو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ميزته العرب بمفرد منصوب، كما ميزت (عشرين) وأخواته بواحد منصوب؛ لأن العرب جعلت المركب كالمنون، وعاملته، معاملته".(٢)

وبعد هذه النظرة في قياس سيبويه:

يخلص البحث إلى أنَّ سيبويه كان عالما بلغة العرب وخصائصها، وحين بنى العلاقة بين الأنواع الثلاثة، وربط بينها–وكُلُّها مِن الأسماء– (كَمْ الاستفهامية) و(عشرين وبابها) و(خَمسَةَ عَشَرَوبابها) كان الأساس واضحاً عنده، وهو: اشتراكهم جميعا في: العمل في النكرات، وليس كما يعتقد البعض بأنَّه لا رابط بينها.

****

(١) شرح المقدمة المحسبة، ٢/ ٣١٩

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٦/ ٢٧٣

- **العامِلُ الثالث والرَّابعُ: (كَمْ الخبرية) و(رُبَّ):**

يقول سيبويه في باب (كَمْ):

" اعلم أن لكَم موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المُستفهَم به، بمنزلة (كيف) و(أين). والموضع الآخر: الخَبَرُ، ومعناها معنى (رُبّ)". (١)

ويقول في ذات الباب:

" واعلم أنَّ "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ، لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّ "كم" اسم و"رُبَّ" غير اسمٍ، بمنزلة مِنْ. والدليل عليه أنَّ العرب تقول: كَمْ رَجُلٍ أفضلُ مِنْكَ، تجعله خبرَ "كم". أخبرناه يونس عن أبي عمرو". (٢)

ذكرَ سيبويه في هذين النّصَّين العاملَ الثَّالثَ والرابعَ من العوامل في النكرات، وهما: (كَمْ الخبرية) و(رُبَّ).

و(كَمْ الخبرية) اسمٌ بمعنى عدد كثير، واستعمالها يكون في الإخبار بالكثرة وفي الافتخار، وهي مفتقرة إلى مميز(٣)، وتمييزها يكون مجروراً، ولا يكون إلا مُنكَّرا.(٤)

أمَّا (رُبَّ) فحرفٌ موضوع للتقليل(٥)، وتمييزها لا يكون إلَّا مُنكَّراً.(٦)

وفي ضوء نظرية الأصول والفروع: يرى البحث أنَّ سيبويه قد أجرى القياس بين (كَمْ الخبرية) و(رُبَّ) على النحو التالي:

١) كان الأصل عنده وهو المَقيس عليه أو المُشبَّه به: رُبَّ.

٢) وكان الفرع عنده وهو المقيس أو المُشبَّه: كَمْ الخبرية.

٣) والعِلَّةُ التي اعتمد عليها في قياسه قائمةٌ على حَمْلِ النقيض على نقيضه؛ فالعربُ يحملون الشيء على نقيضِه كما يحملونه على نظيره.(٧)

لكنَّ سيبويه لم يُصرِّح بلفظ العِلَّة، واكتفى في النصِّ الثاني بقوله:"لأنَّ"؛ ليدلَّ على أنَّ ما بعدها علة لما قبلها.

---

(١) الكتاب، ٢/ ١٥٦

(٢) المرجع السابق، ٢/ ١٦١

(٣) الجنى الداني،٢٦١، شروح العوامل، ٥٥٣

(٤) رُبَّ: حرف جر، عند البصريين، واسمٌ عند الكوفيين. الجنى الداني، ٤٣٨

(٥) الكناش في النحو والصرف، ١/ ٢٨٢، اللمحة في شرح الملحة، ١/ ٢٨٩، ٢٩٠

(٦) الأزهية في علم الحروف، ٢٥٩، حروف المعاني والصفات، ١٤

(٧) الخصائص، ٢/ ٣١٣، ٢٩١، الاقتراح في أصول النحو، ٢٣١

يقول ابن الأنباري:" وإنْ كانت خبرية–يعني: كَمْ– فهي نقيضة "رُبَّ" لأنَّ "رُبَّ" للتقليل، و"كم" للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره".(١)

ولكنْ ما وجه الشَّبه بين الأصل والفرع حتى يجمع بينهما سيبويه؟

أقول: إنَّ سيبويه يقيس عمل (كَمْ الخبرية) على عمل (رُبَّ)، رغم اختلافهما بين الاسمية والحرفية

وقد تعددت أوجه الشبه بينهما. ومنها:

- الأول: أنَّ لهما صدرَ الكلام، الثاني: أنَّهما لا يدخلان إلا على نكرة.

يقول أبو علي الأصبهاني:" فإنْ كان الكلامُ خبراً أجريتَ (كَمْ) مُجرى (رُبَّ) وجَرَرْتَ بها ما بعدها، ولم تُدخِلها إلا على نكرة، وذلك قولك: كَمْ رَجُلٍ قد أتاني، وكَمْ دِرهَمٍ قد أنفقتُ". (٢)

ويقول الزجاجي:" رُبَّ: للشيء يقع قليلاً، ولا يقع بعدها إلَّا مُنكَّراً، ولا يقع إلَّا في صدر الكلام".(٣)

- الثالث: أنَّ الاسم بعدهما يدلُّ على أكثر مِن واحد، مع فارقين بينهما: أحدهما: أنَّ (كَمْ الخبرية)

اسمٌ، و(رُبَّ) حرف جرّ، والآخر: أنَّ (كَمْ الخبرية) تدلُّ على الكثرة، و (رُبَّ) تدلُّ على التقليل.

وليس صحيحا أنَّ معنى قول سبويه:"ومعناها معنى (رُبَّ)" أنَّهما يتفقان في الدلالة على التكثير، ولكنه يقصد أنَّ (رُبَّ) و(كَمْ) لهما صدر الكلام، وأنهما يدخلان على النكرة، والدَّليل على ذلك أنَّ العرب تقول: "كَمْ رَجُلٍ أفضَلُ منك" فتجعل (أفضل) خبراً لـ(كَمْ) على معنى: رجالٌ كُثُرٌ أفضلُ منك، وتقول: "رُبَّ أخٍ لَمْ تَلِدْهُ أمُّكَ"، فتجعل جملة (لَمْ تَلِدْهُ أمُّكَ) خبراً عن المبتدأ (أخ) المجرور لفظاً بـ(رُبَّ).

وأوضح أبو علي الفارسيّ في "تعليقته" المراد مِن عبارة سيبويه: "ومعناها معنى رُبَّ" قائلا: "الاشتراك بين (كَمْ) و(رُبَّ) في أنهما يقعان صدرًا، وفي أنهما لا يدخلان إلا على نكرة، والاسم النكرة الواقع بعدهما يدلُّ على أكثر مِن واحد، وإن كان الواقع بعد (كَمْ) يدل على كثير، والواقع بعد (رُبّ) يدل على قليل".(٤)

---

(١) أسرار العربية، ١٦٥

(٢) كتاب النحو، ١٠٨.

(٣) حروف المعاني والصفات، ١٤

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه، ١/ ٣٠٠. بتصرف

ونقل المرادي عن لسان صاحب البسيط مَذهب سيبويه في (رُبَّ)؛ قائلا:" واختلف النحويون، في معنى (رُبَّ) على أقوال: الأول: أنها للتقليل. وهو مذهب أكثر النحويين. ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه"(١)

وهذا النقل ذكره السيوطي أيضا بقوله:" وَفِي مَفادِها أَقْوَال–يعني (رُبَّ)– أَحدهَا: أَنَّهَا للتقليل دَائِما وَهُوَ قَول الْأَكْثَر قَالَ فِي الْبَسِيط:" كالخليل وسيبويه وَعِيسَى بن عمر"."(٢)

ويخلص البحث إلى أنَّ مَا يُلمَحُ مِن قياس سيبويه في نَصَّيه السَّابقين أنَّ الأصل والفرع مِنْ بابين مُختلفين؛ فالأصل (رُبَّ) حرفٌ، والفرع (كَمْ الخبرية) اسمٌ، إلّا أنَّ سيبويه حين بنى العلاقة بينهما كان الأساس واضحاً عنده في اشتراكهما في العمل فيما بعدهما في النكرات.

ومن اللافت للنَّظر أنَّ النصَّين في باب واحد– أعني: باب (كَمْ)– غير أنَّهما متباعدان. إلا أنَّ سيبويه

كان يعالج موضوعه في أكثر مِن موضعٍ مِن كتابه.

(١) الجنى الداني، ٤٣٩، الكشف عن صاحب البسيط، ١٥٦

(٢) همع الهوامع، ٢/ ٤٣١

- **العامِلُ الخامسُ: "لا" النافية للجنس.**

يقول سيبويه في باب النفي بـ(لا):

" و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر. فـ(لا) لا تعمل إلا في نكرة كما أن (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كَمْ) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئا بعينه كما لا تذكر ذلك بعد (رُبَّ)، وذلك لأن (رُبَّ) إنما هى للعدة بمنزلة (كم)".[١]

ذكرَ سيبويه في هذين النّصَّ العاملَ الخامس مِن العوامل في النكرات، وهو: (لا) النافية للجنس.

وأكَّد سيبويه في هذا الموضِع مِن كتابه –أعني: باب النفي بـ(لا)– على وجه الشبه بين العوامل الخمسة التي هي مِحورُ الدراسة في هذا البحث وهي: (لا) النافية للجنس، و(رُبَّ)، و(كَمْ) الاستفهاميَّة، و(كَمْ) الخبريَّة، و(المُركَّب العدديّ).

فهذه العوامل وإنْ بدَتْ مختلفةً فيما بينها إلا أنَّه يجمعها رابطٌ واحد في منظور سيبويه تشترك فيه، وهو أنَّها لا تعمل إلا في النكرات. وهذا واضح في نصّ سيبويه:

فيقول عن (لا) النافية للجنس:" فـ(لا) لا تعمل إلا في نكرة"[٢]

ويقول عن (رُبَّ):" كما أنَّ (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة"[٣]

ويقول عن (كَمْ) الاستفهامية و(كَمْ الخبريَّة):"كما أنَّ (كَمْ) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة"[٤]

ويقول عن المركّب العدديّ:" وترك التنوين لما تعمل–يعني: (لا) النافية للجنس– لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر)، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه".[٥]

فسيبويه يرى أنَّ اسم (لا) النافية للجنس المفرد مبنيّ على الفتح تشبيها له بـ(خمسةَ عَشَرَ)، وكذلك شبَّه سيبويه (لا) النافية للجنس بـ(خمسَةَ عَشَرَ) في أنَّها عاملةٌ فيما بعدها ولا يكون معمولها

---

(١) الكتاب، ٢/ ٢٧٤

(٢) المرجع السابق ٢/ ٢٧٤

(٣) الكتاب، ٢/ ٢٧٤

(٤) المرجع السابق ٢/ ٢٧٤

(٥) الكتاب، ٢/ ٢٧٤

إلا نكرة، وهما يخالفان الفعل الذي يعمل النصب في معموله أيضا لكنَّه يعمل في النكرة والمعرفة. فاختصَا بالعمل في النكرة كما اختُصَّت (رُبَّ) دون باقي حروف الجر بجرّ النكرات.

ومعلوم أنَّ (لا) النافية تعمل عمل (إنَّ) عند دخولها على الجمل الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وأسماها النحاة: (لا) النافية للجنس[١]، أو (لا) التبرئة.[٢]

وفي ضوء نظرية الأصول والفروع: يرى البحث أنَّ سيبويه في هذا النصِّ قد أجرى قياسين:

- القياس الأوَّل: بين (لا) النافية للجنس و(إنَّ).

١) فالأصل عنده وهو المَقيس عليه أو المُشبَّه به: إنَّ.

٢) والفرع عنده وهو المقيس أو المُشبَّه: (لا) النافية للجنس.

٣) والعِلَّةُ التي اعتمد عليها سيبويه في هذا القياس ليست عِلَّة واحدة، بل علَّتان متداخلتان، ولم يُصرِّح بهما. وهما: عِلَّة المشابهة، وعِلَّة الحمل على النقيض.

- أمَّا عَنْ عِلَّة المشابهة: فلأنَّ (لا) النافية للجنس تشبه (إنَّ) المكسورة في التأكيد، وملازمة الأسماء. [٣]
- وأمَّا عَن عِلَّة الحمل على النقيض: فلأنَّ (لا) النافية للجنس تفيد تأكيد النفي، و(إنَّ) تفيد تأكيد الإثبات. فعند قولنا:" لا أحدَ في الدَّار" نفينا وجود أي شخصٍ في الدَّار وأكَّدنا ذلك النفي. بينما عندما نقول: "إنَّ زيداً في الدَّار" فقد أكَّدنا وجود وجود زيدٍ في الدَّار وأثبتناه.

يقول ابن الناظم" وإذا قصد بالنكرة بعدها–يعني: (لا) النافية للجنس– الاستغراق صَحَّ فيها أنْ تحمل على (إنَّ) في العمل، لأنها لتوكيد النفي، و(إنَّ) لتوكيد الإيجاب، فهي ضدها، والشيء قد يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره".[٤]

وقد جمع ابن يعيش بين العِلَّتين مُصرِّحا بهما في قوله:" وإنّما استحقّت–يعني: (لا) النافية للجنس– أنْ تكون عاملةَ؛ لشَبَهها بـ(إنَّ) الناصبة للأسماء، ووَجْهُ الشَّبَه بينهما أنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (إنَّ) كذلك، وأنّها نَقِيضةُ (إنَّ)؛ لأنَّ (لا) للنفي و(إنَّ) للإيجاب".[٥]

- القياس الثاني: بين (لا) النافية للجنس و(المركب العددي: خمسةَ عشَرَ وبابه).

١) فالأصل عنده وهو المَقيس عليه أو المُشبَّه به: خمسةَ عشَرَ.

٢) والفرع عنده وهو المقيس أو المُشبَّه: (لا) النافية للجنس.

---

(١) شرح المفصل، ١/ ٢٦٥، شرح ابن الناظم على الألفية، ١٣٨، الجنى الداني، ٢٩٠

(٢) الجمل في النحو، ٣١٣، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٠٧٧، التذييل والتكميل، ٥/ ٢٥٠

(٣) شروح العوامل، ١٤٨

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية، ١٣٣

(٥) شرح المفصل، ١/ ٢٦٥

٣) والعِلَّةُ التي اعتمد عليها في ذلك قائمّة على المشابهة. لكنه لم يُصرّح بلفظ العِلَّة، واكتفى بقوله:"لأنَّ"؛ ليدلَّ على أنَّ ما بعدها علة لما قبلها.

ولكنْ مَا وجه الشَّبه بين الأصل والفرع في هذا القياس ليجمع بينهما سيبويه؟

أقول: إنَّ سيبويه يقيس عمل (كَمْ الخبرية) على عمل (رُبَّ)، رغم اختلافهما بين الاسمية والحرفية وقد تعددت أوجه الشبه بينهما. ومنها:

- الأوَّل: أنَّ اسم (لا) النافية للجنس المفرد مبنيّ على الفتح تشبيها له بـ(خمسةَ عَشَرَ).
- الثاني: أنَّ (لا) النافية للجنس عاملةٌ فيما بعدها، ولا يكون معمولها إلا نكرة، مثل (خمسة عشر وبابه) فلا يكون تمييزه إلا نكرة منصوبة.

يقول الشاطبي:" العدد المركب، وهو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ميزته العرب بمفرد منصوب، كما ميزت (عشرين) وأخواته بواحد منصوب؛ لأن العرب جعلت المركب كالمنون، وعاملته، معاملته".(١)

ويرى سيبويه أنَّ الأصل (خمسة عشر وبابه) والفرع (لا) النافية للجنس يخالفان الفعل الذي يعمل النَّصبَ في معموله لكنَّه يعمل في النكرة والمعرفة.

فاختُصَّا الأصل والفرع عنده بالعمل في النكرات، كما اختُصَّت (رُبَّ) بجرّ النكرات دون باقي حروف الجرّ، وكما اختُصَّت (كَمْ الخبريَّة) و(كَمْ الاستفاهمية) بالعمل في تمييزها النكرة.

ويرى البحث:

- أنَّ فكرة العوامل في النكرات في كتاب سيبويه في ضوء نظرية الأصول والفروع كانت واضحة المعالم في ذهنه، وإنْ بدَتْ العوامل مختلفةً فيما بينها.
- وأنَّ ثمرة هذه العِلَلِ وغيرها في كتاب سيويه فهم كلام العرب، وبيان طبيعة اللغة وسماحتها وخفتها. يقول الدكتور/ مبروك عطية:" ثمرة العِلَلِ النحويّة في الكتاب –يعني: كتاب سيبويه– هو بيان طبيعة اللغة وسماحتها وخفَّتها وفضلها أينما وجدت".(٢)

وتبقى في النهاية كلمة الشيخ/ محمد عبدالخالق عضيمة –رحمه الله– وضَّاءة مشرقة بالحقِّ حيث يقول:" وما زال كتابُ سيبويه على كثرة ما أُلِّفَ بعده عظيم القدر، فلم تتغيَّر بهجته، ولمْ تخلقْ جدتّه، فهو كالدوحة الباسقة، وغيره أغصان لها وفروع".(٣)

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٦/ ٢٧٣

(٢) سيبويه والعِلَل النَّحويّة، ٥٤، ٥٥

(٣) المغني في تصريف الأفعال، ١١

الخاتمة

الحمد لله الذى وفقنى لخدمة اللغة العربية، والصلاة والسلام على أفضل من نطق بالضاد، وأشرف من قام بالإرشاد، سيدنا محمد- ﷺ- نبي هذه الأمة، ورسول هذه الملة، ورضى الله عن أصحابه الذين حفظوا اللغة من الضياع، وقاموا بنشر ألويتها فى سائر البقاع.

وبعد كان يعالج الموضوع الواحد في مواطن عدة من كتابه

فهذه خاتمة الرحلة التى عشت فيها مع هذه الدراسة الموسومة بـ:

عوامل النكرات في كتاب سيبويه في ضوء نظرية الأصول والفروع

ويعلم الله أنني قد بذلت قصارى جهدي، واستمتعت بمعايشة هذه الفكرة عند سيبويه–إمام النحاة– وكم كنتُ خائفاً أنْ أعودَ مِنْ رحلتي خاوي الوفاض، ولكن فضل الله كبير، ورحمته واسعة؛ فقد منَّ عليَّ بإكمال هذه الدراسة، بعد التطواف فى موسوعات اللغة، والنحو، وغيرها. وكان له نتائج كثيرة. منها:

١) تُعَدُّ نظرية العامل مِنْ أهم الأسس التي بنى النحاة قواعدهم عليها، وتعدّ بمثابة العمود الفقري للنحو العربي.

٢) تُعدُّ العوامل في النكرات في كتاب سيبويه مِن العوامل اللفظية السماعية التي ذكرها الجرجاني، غير أنَّه لم يذكر (لا) النافية للجنس، وذكرها البركويّ ضمن العوامل اللفظية السماعية.(١)

٣) ثَبَّتَ الخليل بن أحمد الفراهيدي أصول نظرية العامل، واعتمد عليها سيبويه في أبواب كتابه، إلى درجة جعلها الأساس الذي ينبني عليه النحو.

٤) أجمع القدماء على الأخذ بنظرية العامل، ولم يخرج عليهم إلَّا ابن مضاء القرطبي الذي نَادَى بإلغائها، وحذفها من النحو، أمَّا المحدثون: فمنهم مَنْ أيَّدهَا، ومِنهم مَنْ عارضها وأنكرها.

٥)تنوعت معاني الأصل والفرع في المعاجم اللغوية، ويبدو أنَّ أكثر المعان اضطرادا هو دلالة الأصل على أسفل الشيء، ودلالة الفرع على أعلى الشيء، ويرتبط المصطلحان بمعنى القاعدة والأساس.

٦) طبيعة العلاقة بين الأصل والفرع تتميز بالافتقار والقوة والتكامل؛ فالفرع يفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجر إلى جذورها، كما أنَّ الأصل يكون أقوى من الفرع، وكل واحد منهما في حاجة لوجود الآخر إلى حدٍّ بعيد يستحيل معه الكلام عن الفرع في غياب الأصل.

٧) مصطلح "الأصل" و "الفرع" مصطلحان قديمان، والأول أسبق في الظهور، وهذا يبدو من كلام الرماني:"الأَصْلُ أولٌ يبْنى عَلَيْهِ ثَانٍ، والفَرْع ثَانٍ يُبْنَى على أوّل".(٢)

---

(١) شروح العوامل، ١٧ –٢٨

(٢) منازل الحروف، ٧٣

٨) عَرفَ البَحْثُ النحوي مع بداياته مصطلحيّ الأصل والفرع، وإن كان أوّل كتاب وهو كتاب سيبويه لم يحدِّد مدلول كلّ مصطلح منهما وإن استخدمهما بالمعنى الاصطلاحي لهما.

٩) عبَّرَ سيبويه عَنْ مصطلح (الأصل) بألفاظ متنوعة. توصَّلَ البحث لأربعة مِنها. وهي: (أوَّل) أو (الأوَّل)، و(أولى)، و(الأحْسَن)، و(الحدّ).

١٠) مصطلح "الفرع" لم يرد كثيرا في كتاب سيبويه كما ورد مصطلح" الأصل"، وإن كان سيبويه قد جمع بين الأصول والفروع منهجيا في كتابه، وكانت الفكرة واضحة عنده.

١١) اعتمد سيبويه على القياس، وجعله معياراً يُؤسِّسُ عليه حُكمه في الربط بين العوامل في النكرات.

١٢) اختلف موقف النحويين من العِلَّة، فمنهم مَن أيَّدها ودافع عنها كابن جني، ومنهم مَن عارضها وهاجمها، وعلى رأسهم ابنُ مضاء القرطبي.

١٣) لم يكن سيبويه مولعا بالعلل النحوية لذاتها على الرغم من كثرتها في كتابه، الأمر الذي يؤكِّدُ أنَّ التعليل لم يكن غايةَ سيبويه وهَمَّه، وإنما كان يسوقه لتفسير الأحكام والمسائل وتوضيحها وتعزيزها.

١٤) اعتمد سيبويه على ثلاث عِلَلٍ في الربط بين العوامل الخمسة في النكرات. وهي: عِلَّة المشابهة، وعِلَّة الحمل على النقيض، وعِلَّة التخفيف.

١٥) كان سيبويه مُدركا لأهمية الأصل والفرع، وأنَّهما يدخلان في توجيه النصوص، فاعتمد عليهما في الربط بين العوامل في النكرات.

١٦) كانت عِلَلُ سيبويه في العوامل في النكرات عللًا تعليمية محضة، ولم يكن فيها مما يسميه النحاة بالعلل الثواني أو الثوالث أو عَلَّة العِلَّة.

١٧) لا يُصَرِّحُ سيبويه في كثير من تعليلاته في عوامل النكرات بلفظ العِلَّة، ويكتفي ببعض الألفاظ التي تدل على أنَّ ما بعدها عِلَّة لما قبلها. ومنها: (لأنّ) أو (لأنَّها) أو (لأنَّهم).

١٨) دعَّمَ سيبويه عَلَلَ العوامل في النكرات بالأمثلة؛ لتوثيق القواعد النحوية لغرض الإبانة، والتفسير، مما له أهمية في اِظهار حكمة العرب في لغتهم.

١٩) كان سيبويه يُعالجُ فكرة العوامل في النكرات في أكثر مِنْ موضع في كتابه.[١]

٢٠) جمع سيبويه بين كُلَّ العوامل في النكرات في النَّصِّ الأخير مِن الدراسة؛ ليؤكِّد للمتعلم والدَّارس أنَّ هذه العوامل وإنْ بدَتْ مختلفةً فيما بينها إلا أنَّه يجمعها رابطٌ واحد تشترك فيه، وهو أنَّها لا تعمل إلا في النكرات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

(١) ينظر نصوص سيبويه في العامل الثالث والرابع: (كَمْ الخبريَّة) و(رُبَّ)

ثبت المراجع والمصادر

١.الإبهاج في شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي السبكي، دراسة وتحقيق د/ أحمد جمال الزمزمي ود/ نور الدين عبد الجبار صغيري، نشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

٢.إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣-١٩٩٢ م

٣.ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١، ١٤١٨ - ١٩٩٨ م

٤.إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، بن قيم الجوزية، تحقيق د/ محمد عوض السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣، ١٩٥٤م

٥.أسرار العربية، لابن الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

٦.الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

٧.أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، نشر مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤م

٨.شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م

٩.أصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٦ م.

١٠.أصول النحو العربي، د/ محمد خير الحلوني، مطبعة إفريقيا، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٣م

١١.الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون.

١٢.الأصول. دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠، ٢٠٠٠م

١٣.الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق د/ محمود فجال، دار القلم، ط١، ١٩٨٩م

١٤.الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م

١٥.الإيضاح في علل النحو، للزَّجَّاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م

١٦.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، المكتبة العصرية، لبنان، بدون

١٧.بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، د/ محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٩، ٢٠٠٩،

١٨.تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق : مجموعة من المحققين، وزارة الإعلام، الكويت، بدون.

١٩.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.
٢٠.تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، طلال علامة، دار الفكر اللبناني، ط١، ١٩٩٣م
٢١.التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٢.تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ
٢٣.تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ مجموعة من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون
٢٤.توجيه اللمع، لابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧م
٢٥.ثمار الصناعة فى علم العربية، للدينوري، تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل، نشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، د.ط، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢٦.الجمل في النحو، للزجاج، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٢٧.الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د / فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣-١٩٩٢م
٢٨.الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ط١، ١٤١١هـ
٢٩.حروف المعاني والصفات، للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٨٤م
٣٠.الخصائص لابن جني، تحقيق/ محمد على النجار، الهيئة العامة للكتاب، ط٤، بدون
٣١.دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠
٣٢.الرّد عَلى النّحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩
٣٣.سيبويه والعلل النحوية، د/ مبروك عطية أبو زيد، التركي للطباعة والنشر، طنطا، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م
٣٤.سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٣٥.الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

٣٦.شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ –٢٠٠٠م.
٣٧.شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠ – ١٩٩٠م.
٣٨.شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١–٢٠٠٠م
٣٩.شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
٤٠.شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة. بدون.
٤١.شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط١، ١٩٧٧م
٤٢.شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
٤٣.شروح العوامل، للشريف الكوفي، ومحمد البركوي، تحقيق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م
٤٤.الصحاح للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م
٤٥.ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د/ أحمد ياقوت، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٤م
٤٦.العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د/ خليل أحمد عمايرة، بدون.
٤٧.علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩ م.
٤٨.العوامل المئة للجرجاني، عني به: أنور بن أبي بكرالداغستاني، دار المنهاج، لبنان، ط١، ٢٠٠٩م
٤٩.في النحو العربي (نقد وتوجيه)، د/ مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦–١٩٨٦ م.
٥٠.القاموس المحيط للفيروز آبادي، مؤسسة الحلبي وشركاه، بدون.
٥١.قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، د/ محمود ياقوت، دار المعارف، القاهرة، د.ط، ١٩٨٥م
٥٢.القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية، ليبيا، ط١، ١٩٨٦.
٥٣.الكتاب، لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨– ١٩٨٨م

٥٤.كتاب الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق / عبدالمعين الملوحي، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م
٥٥.كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، تحقيق / إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ
٥٦.كتاب النحو، لأبي علي الحسن الأصبهاني، تحقيق د/ محمد إبراهيم عبدالله، مطابع الولاء، شبين الكوم، د. ط، ١٩٩٧م
٥٧.الكشف عن صاحب البسيط، حسن موسى الشاعر، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د.ط، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م
٥٨.الكناش فى النحو والتصريف، لأبي الفداء بن شاهنشاه، تحقيق د/ جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١٤٢٦،٢ هـ - ٢٠٠٥م.
٥٩.لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ
٦٠.اللغة والنحو بين القديم والحديث، د/عباس حسن، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م
٦١.اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م
٦٢.المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق د / عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م
٦٣.المدارس النحوية، د / أحمد شوقي عبدالسلام ضيف، دار المعارف، بدون
٦٤.مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د/ عبدالرحمن السيد، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٦٨ م
٦٥.المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربي بدمشق، د.ط، ١٩٧٢ م
٦٦.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للحموي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون
٦٧.المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي، نشر جامعة الرياض، ١٤٠١، ١٩٨١م
٦٨.معجم العين، للفراهيدي، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د / إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، بدون
٦٩.معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عبدالحميد عمر، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩-٢٠٠٨م
٧٠.المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، القاهرة ، بدون
٧١.معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٧٢.المغني في تصريف الأفعال، د/ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م
٧٣.المغني في تصريف الأفعال، د/ محمد عبدالخالق عضيمة، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٩٨٨م
٧٤.المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان الداودي، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ
٧٥.مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د/جعفر نايف عبابنة، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م
٧٦.من أسرار العربية، د/ إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م
٧٧.منازل الحروف، للرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، بدون.
٧٨.مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة، محمد صدقي الغزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤- ٢٠٠٣م
٧٩.النحو العربي والدرس الحديث. بحث في المنهج، د/ عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، ١٩٧٩م
٨٠.النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، د/ مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٧٤م
٨١.النحو المصفى، د / محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، بدون.
٨٢.النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط ١٥، د. ت.
٨٣.النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٣٧م
٨٤.نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د/ حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠١م
٨٥.نظرية العامل في النحو العربي. دراسة تأصيلية وتركيبية، د/ مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح، ط١، ٢٠٠٤م
٨٦.نظرية العامل في النحو العربي، تقعيد وتطبيق، د/ رياض الخوام، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٠١٤م
٨٧.همع الهوامع في شرج جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، بدون
٨٨.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت (ج١، ٢، ٣، ٦) ١٩٠٠م، (ج ٤) ١٩٧١م، (ج٥، ٧) ١٩٩٤ م.

****

- الرسائل العلمية، والبحثوث:

٨٩.العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠٢م

٩٠.اللغة العربية والحداثة، تمام حسان، بحث منشور في مجلة فصول، العدد الثالث، الجزء الأول، المجلد الرابع، ١٩٨٤م